غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال-خنيفرة
ⵜⴰⵅⵎⴰⵔⵜ ⵏ ⵍⵎⵜⵊⴰⵔ ⴷ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵎⴰⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⵏ ⴱⵏⵉ ⵎⵍⵍⴰⵍ-ⵅⵏⵉⴼⵔⴰ
Chambre de Commerce, d'Industrie et de Services de Béni Mellal-Khénifra

النشرة الاقتصادية BULLETIN ÉCO

تصدرها غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال خنيفرة

التوقيع على بروتوكول إطار للشراكة و التعاون

لإحداث مركب للأعمال بجهة بني ملال-خنيفرة

العدد الخامس مارس 2022

محتوى العدد

01 أنشطة الغرفة
Activités de la CCIS

02 أخبار جهوية
Infos régionales

03 أخبار وطنية
Infos nationales

04 أخبار دولية
Infos internationales

05 معارض وملتقيات
Foires et Rencontres

06 ملف الشهر
Dossier du mois

بني ملال : غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لبني ملال – خنيفرة
توقع اتفاقية شراكة مع المركز الجهوي للاستثمار

على هامش اللقاء الخاص بإعادة إطلاق أشغال اللجنة الجهوية لمناخ الأعمال لجهة بني ملال-خنيفرة المنعقد ببني ملال يوم الجمعة 04 مارس ، بمقر الولاية، تم التوقيع على اتفاقية شراكة بين غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لبني ملال-خنيفرة و المركز الجهوي للإستثمار بين السيد خالد المنصوري رئيس الغرفة و السيد محمد أمين البقالي المدير العام للمركز الجهوي للاستثمار.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تنزيل شراكة من شأنها تسهيل و تحسين الخدمات المقدمة لفائدة الفاعلين الاقتصاديين و للتشجيع على الاستثمار بإقليم خريبكة و ذلك من خلال إنشاء فرع للمركز الجهوي للاستثمار داخل مبنى ملحقة غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لبني ملال-خنيفرة بإقليم خريبكة.

خريبكة : ملحقة الغرفة بخريبكة تنظم لقاء تواصليا حول مستجدات نظام المساهمة المهنية الموحدة و نظام التغطية الصحية الاجبارية للتجار و المهنيين

في إطار تنزيل الورش الملكي الكبير المتعلق بتعميم التغطية الصحية، ومن أجل مواكبة التجار والمهنيين وتحقيق شروط التأهيل القانوني عبر تعميم المعطيات حول المساهمة المهنية الموحدة، وسعيا منها لمواكبة الإصلاح الشامل لنظام التغطية الصحية ، نظمت ملحقة الغرفة بخريبكة يوم الثلاثاء 01 مارس 2022 لقاءا تواصليا خصص لتحسيس التجار والمهنيين والمقاولين الذاتيين بمستجدات نظام المساهمة المهنية الموحدة ونظام التغطية الصحية الإجبارية .

ترأس هذا اللقاء السيد المصطفى المطر أمين مال الغرفة، وحضره بعض السادة أعضاء الغرفة.

وقد شارك في تأطيره وتنشيطه السيدة رئيسة وكالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لخريبكة والسيد رئيس وكالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للفقيه بن صالح والسيدة رئيسة مصلحة الضرائب والسيدة رئيسة تقسيمة الضرائب بخريبكة والسيد مدير ملحقة خريبكة وبعض أطر الملحقة.

افتتح اللقاء بكلمة ترحيبية وتأطيرية للسيد المصطفى المطر أمين مال الغرفة أكد من خلالها على أهمية هذا الورش الملكي الكبير و على العناية الملكية التي يوليها صاحب الجلالة نصره الله للتغطية الصحية والاجتماعية لرعاياه كما عبر عن انخراط الغرفة و استعدادها كما سبق ذلك في السنة الماضية لمواكبة وتأطير التجار والمهنيين من أجل الانخراط في هذا النظام.

وكان اللقاء مناسبة قدمت من خلاله السيدتان ممثلتا مصلحة الضرائب عرضا مفصلا حول نظام المساهمة المهنية الموحدة وحول التزامات الخاضعين لها وحول كيفية احتسابها. فيما قامت السيدة والسيد ممثلوا مصلحة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعرض الشق المتعلق بالواجب التكميلي وسلة الخدمات التي يقدمها الصندوق لفائدة المعنيين وطريقة الاستفادة منها والوكالات المعتمدة من أجل تسهيل عمليات الانخراط.

اختتم اللقاء بنقاش موسع ومستفيض طرح من خلاله الحاضرون عدة تساؤلات صبت حول طرق الاستفادة من هذا النظام. وتم طرح بعض الإشكاليات المتعلقة بالتصريح والتسجيل تمت الإجابة عليها من طرف المصالح المعنية كما تم إيجاد الحلول الفعلية لبعض الملفات العالقة لبعض التجار والمهنيين .

و أكدت الغرفة وجميع الشركاء بهذه المناسبة على استعدادهم للمساهمة الفعلية في إنجاح هذا الورش الملكي من خلال مواكبة التجار والمهنيين وتأطيرهم من أجل تسهيل انخراطهم في هذه المنظومة الاقتصادية والاجتماعية الهامة.

وادي زم: ملحقة الغرفة بخريبكة تنظم لقاء حول مستجدات نظام المساهمة المهنية الموحدة و نظام التغطية الصحية الاجبارية للتجار و المهنيين بوادي زم

في إطار تنزيل الورش الملكي الكبير المتعلق بتعميم التغطية الصحية، ومن أجل مواكبة التجار والمهنيين، وتحقيق شروط التأهيل القانوني من خلال تعميم المعطيات حول مستجدات النظام الضريبي الجديد، وسعيا منها لمواكبة الإصلاح الشامل لنظام التغطية الصحية، نظمت ملحقة الغرفة بخريبكة بتنسيق مع جمعية تجار وادي زم يوم الأربعاء 02 مارس 2022 بمقر المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين بوادي زم لقاء تواصليا خصص لتحسيس التجار والمهنيين والمقاولين الذاتيين بمستجدات نظام المساهمة المهنية الموحدة ونظام التغطية الصحية الإجبارية .

ترأس هذا اللقاء السيد الحبيب السعيدي عضو بالغرفة. وقد شارك في تأطيره وتنشيطه السيد رئيس تقسيمة الضرائب بوادي زم والسيدة رئيسة وكالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لخريبكة والسيد رئيس وكالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للفقيه بنصالح والسيد رئيس وكالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لبني ملال والسيد مدير ملحقة خريبكة والسيدة رئيسة قسم الدعم والترويج بملحقة خريبكة .

افتتح هذا اللقاء بكلمة ترحيبية وتأطيرية للسيد الحبيب السعيدي عضو الغرفة أكد من خلالها على أهمية هذا الورش الملكي الكبير وعلى العناية الملكية التي يوليها صاحب الجلالة صره الله للتغطية الصحية والاجتماعية لرعاياه كما عبر عن انخراط الغرفة واستعدادها كما سبق ذلك في السنة الماضية لمواكبة و تأطير التجار والمهنيين من أجل الانخراط في هذا النظام.

وكان اللقاء مناسبة قدم من خلاله السيد ممثل مصلحة الضرائب عرضا مفصلا حول نظام المساهمة المهنية الموحدة وحول التزامات الخاضعين لها وحول كيفية احتسابها ، فيما قام السادة ممثلو مصلحة الضمان الاجتماعي بعرض الشق المتعلق بالواجب التكميلي وسلة الخدمات التي يقدمها الصندوق لفائدة المعنيين وطريقة الاستفادة منها والوكالات المعتمدة من أجل تسهيل عمليات الانخراط.

اختتم اللقاء بنقاش موسع ومستفيض طرح من خلاله الحاضرون عدة تساؤلات صبت حول طرق الاستفادة من هذا النظام كما تم طرح بعض الإشكاليات المتعلقة بالتصريح والتسجيل تمت الإجابة عليها من طرف المصالح المعنية كما تم إيجاد الحلول الفعلية لبعض الملفات العالقة لبعض التجار والمهنيين.

و أكدت الغرفة وجميع الشركاء بهذه المناسبة على استعدادهم للمساهمة الفعلية في إنجاح هذا الورش الملكي، من خلال مواكبة التجار والمهنيين وتأطيرهم من أجل تسهيل انخراطهم في هذه المنظومة الاقتصادية والاجتماعية الهامة.

بني ملال : الغرفة تنظم لقاء تواصليا حول مستجدات نظام المساهمة المهنية الموحدة و نظام التغطية الصحية الاجبارية للتجار و المهنيين ببني ملال

نظمت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال خنيفرة يوم الجمعة 04 مارس2022 بمقرها ببني ملال لقاء تواصليا حول موضوع التغطية الصحية الإجبارية ونظام المساهمة المهنية الموحدة والذي أرساه قانون المالية برسم سنة2021. ويندرج هذا اللقاء ضمن سلسلة من اللقاءات المماثلة التي يتم تنظيمها لشرح وتوضيح مضامين الإجراءات والتدابير المعمول بها في هذا النظام الضريبي الجديد .

ترأس هذا اللقاء السيد عبد العزيز ركوبي نائب رئيس الغرفة بحضور السيدة لالة الشريفة الحمدو عضو مكتب الغرفة وبعض السادة أعضاءها. وقد قام بتنشيط هذا اللقاء السادة رئيس تقسيمة الضرائب ببني ملال ورئيس وكالة الفقيه بن صالح للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبحضور بعض أطر المديرية الإقليمية للضرائب والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى جانب التجار والمهنيين بالإقليم وأطر الغرفة .

استهل اللقاء بكلمة ترحيبية ، أكد من خلالها السيد عبد العزيز ركوبي بأن نظام المساهمة المهنية الموحدة يندرج في إطار الورش الكبير والاستراتيجي الذي أعلن عنه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، والذي يهدف إلى ضرورة ضمان الحماية الاجتماعية لجميع المغاربة، وذلك من خلال توسيع التغطية الصحية الإجبارية بحلول نهاية سنة 2022، وتعميم التعويضات العائلية، وتوسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد، وتعميم التعويض عن فقدان الشغل لفائدة المغاربة الذين يتوفرون على شغل قار .

وأضاف على أن هذا اللقاء يأتي تبعا للاجتماعات التي عقدها السادة الولاة وعمال الأقاليم استجابة لمذكرة وزير الداخلية في الموضوع واستجابة لتوصيات وزير المالية والمديرية العامة للضرائب، كما ذكر بانخراط الغرفة بكل جدية ومسؤولية في مواكبة وإنجاح هذا الورش الهام من خلال إحداث خلية بمقر الغرفة ببني ملال لمواكبة ومساعدة التجار والمهنيين في ولوج البوابة الالكترونية لمديرية الضرائب قصد التصريح والأداء .

ومن جانب آخر ، وفي كلمة توضيحية ومبسطة ذكر رئيس تقسيمة الضرائب ببني ملال بمختلف المراحل التي مر منها هذا المشروع والإجراءات القانونية التي تم اتخاذها من أجل بلورته على أرض الواقع ، و بمزايا نظام المساهمة المهنية الموحدة وكيفية التصريح والأداء بالنسبة للخاضعين له من تجار ومهنيين وحرفيين بالإقليم . وأوضح أن نظام المساهمة المهنية الموحدة يهم الأشخاص الذاتيين المحدد دخلهم المهني وفق نظام الربح الجزافي قبل فاتح يناير 2021، تاريخ بدء سريان الإجراء الجديد.

كما أشار إلى أن المديرية العامة للضرائب وضعت رهن إشارة المعنيين بالأمر مطبوعا معبأ مسبقا لهذا الغرض، ووضعت أمامهم خيارين للدفع، إما القيام بدفع المساهمة بالكامل تلقائيا قبل فاتح أبريل، أو الدفع على أربع دفعات في السنة قبل نهاية مارس ويونيو وشتنبر ودجنبر.

بدوره قدم رئيس وكالة الفقيه بن صالح للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، شروحات دقيقة خصوصا فيما يتعلق بالشق المرتبط بالتغطية الصحية الإجبارية التي يتيحها نظام المساهمة المهنية الموحدة لفائدة التجار والمهنيين والحرفيين بالإقليم، مبرزا التعبئة القوية لإدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لضمان نجاح عملية الانخراط في النظام الجديد.

كما دعا في هذا الصدد، كافة الهيئات المهنية بالإقليم إلى التعبئة الشاملة والانخراط في هذا النظام الجديد، الذي يهدف بالدرجة الأولى، إلى تعميم الحماية الاجتماعية لهم ولذويهم واستفادتهم كباقي الفئات المؤمنة من التغطية الصحية التي من المنتظر أن يستفيد منها حوالي 22 مليون مغربي إضافي، مؤكدا على أن مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تبقى رهن إشارة جميع المهنيين للإجابة عن تساؤلاتهم واستفساراتهم بهذا الخصوص.

وفي ختام اللقاء تم فتح باب النقاش أمام أسئلة واستفسارات الحاضرين من تجار ومهنيين وممثلي الجمعيات المهنية .

خنيفرة: ملحقة الغرفة بخنيفرة تنظم لقاء تحسيسيا حول برنامج "أوراش 2022 "

في إطار تنزيل البرنامج الحكومي "أوراش2022 "، وطبقا للتوجيهات المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والرامية إلى وضع برامج مندمجة لدعم الاقتصاد الوطني وخلق مناصب الشغل ودعم الرأسمال الاجتماعي، وبناء على مخرجات أشغال الاجتماع المنعقد بمقر عمالة إقليم خنيفرة بتاريخ 02 مارس 2022، وانطلاقا من دورها التحسيسي وتقريب منتسبيها والجمعيات والتعاونيات والفعاليات الاقتصادية بالإقليم من المستجدات والبرامج الحكومية المزمع تنفيذها على صعيد إقليم خنيفرة، نظمت ملحقة غرفة التجارة والصناعة والخدمات بخنيفرة، لقاءا تحسيسيا بشراكة مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وبتعاون وتنسيق مع عمالة إقليم خنيفرة وذلك يوم الاثنين 7 مارس 2022.

ترأس أشغال هذا اللقاء السيد عيسى عقاوي النائب الأول للرئيس وبمشاركة كل من السيد مدير الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بخنيفرة ورئيس قسم العمل الاجتماعي بعمالة خنيفرة ورئيسة جمعية المحاسبين بإقليم خنيفرة ومدير ملحقة الغرفة وبحضور السادة أعضاء الغرفة وبعض المنتخبين المحليين ومجموعة من المنعشين الاقتصاديين وأرباب المقاولات ورؤساء وأعضاء الجمعيات المهنية والتعاونيات وفعاليات المجتمع المدني

خلال كلمته الافتتاحية لهذا اللقاء تطرق السيد عيسى عقاوي النائب الأول لرئيس الغرفة إلى الآثار والتداعيات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني وعلى الاقتصاد المحلي خصوصا، وكذا الآثار المباشرة على مختلف القطاعات المهنية، مما تسبب في تسريح عدد كبير من العمال، الشيء الذي أثر مباشرة على قطاع التشغيل. كما استعرض في نفس الوقت أهم مستجدات ومضامين برنامج أوراش 2022، المتمثلة في تحسين قابلية التشغيل وتعزيز حظوظ الإدماج المهني، وخلق مناصب شغل مباشرة في إطار خلق 250.000 منصب شغل مباشرة خلال سنتي 2022 و2023.

وذلك في إطار عقود عمل مؤقتة تبرمها جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات، والمقاولات مع الشباب الباحث عن العمل.

كما ان البرنامج يستهدف بالدرجة الأولى الأشخاص الذين فقدوا عملهم بسبب جائحة كوفيد-19، والمقاولات المتضررة من جائحة كوفيد-19 وكذا الأشخاص الذين يجدون صعوبة في الولوج إلى فرص الشغل، وذلك دون اشتراط مؤهلات.

كما نوه السيد الرئيس بالمجهودات التي يبذلها السيد عامل إقليم خنيفرة من أجل استفادة الإقليم من هذا البرنامج المبتكر الذي وضعته الحكومة وبالحكامة التي تهدف إلى ضمان الشفافية وتكافؤ الفرص، لا سيما من خلال طلبات عروض المشاريع التي تباشرها اللجان الجهوية والإقليمية، والتي تنبني على أسس ومعايير مضبوطة من أجل انتقاء المقاولات والتعاونيات والجمعيات.

بعد ذلك تناول الكلمة السيد مدير الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بخنيفرة لتقديم عرضا مفصلا تم خلاله شرح كل الجوانب المتعلقة بكيفية وشروط الاستفادة والفئات المستهدفة من هذا البرنامج الحكومي.

كما أضاف رئيس القسم الاقتصادي بعمالة خنيفرة بعض الشروحات والتوضيحات لهذا البرنامج.

وفي الأخير دعا الحضور الكريم إلى تظافر الجهود والانخراط الجماعي لمختلف القطاعات من أجل الاستفادة من البرنامج وتنزيله على المستوى المحلي في شقيه، الشق المتعلق بالأوراش العامة المؤقتة والشق الثاني المتعلق بأوراش دعم الإدماج المستدام الذي يستهدف المقاولات المتضررة من كوفيد 19. وتعبئة المقاولات المتضررة للمشاركة بكثافة في الشق الثاني المتعلق بدعم الإدماج المستدام، في أفق تحريك عجلات الاقتصاد المحلي وإنعاش التشغيل بالإقليم.

بني ملال: الغرفة تنظم لقاء حول مستجدات نظام المساهمة المهنية الموحدة و نظام التغطية الصحية الاجبارية لفائدة المحاسبين بجهة بني ملال خنيفرة

في إطار مواصلة سلسلة اللقاءات التواصلية حسب القطاعات التي تسهر غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال-خنيفرة على تنظيمها لتحسيس وتاطير المهنيين وتمكينهم من استيعاب أهم مستجدات نظام المساهمة المهنية الموحدة ، نظمت الغرفة بشراكة مع جمعية المحاسبين لجهة بني ملال خنيفرة وبتعاون مع وكالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لقاءا تواصليا حول موضوع " تعميم التغطية الصحية الإجبارية ونظام المساهمة المهنية الموحدة" لفائدة المحاسبين بجهة بني ملال خنيفرة وذلك يوم الجمعة 11 مارس 2022 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال بمقر الغرفة ببني ملال.

وقد قام بتنشيط هذا اللقاء اطر مديرية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ببني ملال وهم السيدة القابضة الجهوية للشاوية تادلة، ورئيس وكالة بني ملال للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وقد تضمن هذا اللقاء عرضا حول الخدمات الصحية الأساسية التي يقدمها الصندوق لفائدة المهنيين الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة وكيفية أجرأتها والاستفادة منها وكيفية تدبير ملفات مصاريف العلاج والتعويضات المشمولة بالحماية الاجتماعية ، وعرضا حول القرار المجدد لنظام الإعفاءات الجزئي من الزيادات المتأخرة في السداد ودفعات الغرامات وتكاليف المقاضاة المتعلقة بالمطالبات المتعلقة بعام 2016 والسنوات المالية السابقة.

وفي الختام تم فتح باب النقاش حيث تمت الإجابة على جميع تساؤلات الحاضرين حول الموضوع من طرف السيد ة القابضة الجهوية للشاوية تادلة ورئيس وكالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اللذان أكدا استعدادهما للتواصل والتجاوب مع كافة المحاسبين لتسهيل وتأطير عملية أجرأة التغطية الاجتماعية والصحية لفائدة المهنيين الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة.

بني ملال: مسؤولون بالجهة و بالوزارة الوصية يقومون بزيارة تفقدية لغرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لجهة بني ملال

على هامش اللقاء الخاص بالجمع العام العادي لجامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات المنعقد ببني ملال يوم الاثنين 14 مارس 2022 بمقر جهة بني ملال-خنيفرة ، قام وفد يتكون من السيد والي جهة بني ملال خنيفرة و السادة رؤساء الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات و طاقم اداري من وزارة الصناعة و التجارة على رأسهم السيد المدير العام للتجارة بالوزارة، السيد عبد الواحد رحال و السيد رئيس مجلس جهة بني ملال خنيفرة و السيد رئيس المجلس الإقليمي لبني ملال بزيارة تفقدية لمقر الغرفة ببني ملال تم خلالها التواصل المباشر مع بعض رؤساء المصالح و الأقسام للاطلاع على مختلف الخدمات التي تسديها هذه المؤسسة لمنتسبيها.

التوقيع على بروتوكول إطار للشراكة و التعاون من أجل إحداث مركب للأعمال بجهة بني ملال-خنيفرة ، بين غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لبني ملال-خنيفرة ، وزارة الصناعة والتجارة ، ولاية جهة بني ملال خنيفرة ومجلس جهة بني ملال خنيفرة

على هامش اللقاء الخاص بالجمع العام العادي لجامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات المنعقد ببني ملال يوم الاثنين 14 مارس 2022 بمقر جهة بني ملال-خنيفرة ، تم التوقيع على بروتوكول إطار للشراكة و التعاون من أجل إحداث مركب للأعمال بجهة بني ملال-خنيفرة ، بين غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لبني ملال-خنيفرة ، وزارة الصناعة والتجارة ، ولاية جهة بني ملال خنيفرة ومجلس جهة بني ملال خنيفرة ، وذلك بهدف دعم البنيات التحتية و تعزيز مناخ الأعمال و الاستثمار بالجهة.

ويتكون المشروع من المرافق التالية:

- قصر للمؤتمرات والندوات؛
- مركز الاستقبالات؛
- فضاء لتنظيم المعارض؛
- سوق تضامنية للمنتجات المجالية؛
- مركز للتكوين المستمر لمنتسبي الغرفة؛
- ومرافق أخرى موازية.

بني ملال: الغرفة تنظم لقاء حول الإطار القانوني و الجبائي للمقاول الذاتي و برنامج التغطية الصحية الاجبارية لفائدة التجار و بائعي السمك

في اطار سلسلة اللقاءات التواصلية التي تنظمها غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال خنيفرة للتحسيس بأهمية الورش الملكي المتعلق بالتغطية الصحية والاجتماعية لفائدة المنتسبين والفئات المستهدفة من هذا النظام الجديد ، نظمت الغرفة بشراكة مع سوق السمك بالجملة لبني ملال (المكتب الوطني للصيد) ،وكالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ببني ملال ،تقسيمة الضرائب ببني ملال ومجموعة التجاري وفا بنك عبر "آلية دار المقاول" يوم الجمعة 18 مارس 2022 على الساعة العاشرة صباحا بمقر الغرفة ببني ملال لقاء تواصليا لفائدة تجار وبائعي السمك التابعين لسوق السمك بالجملة ببني ملال حول موضوع " الإطار القانوني والجبائي للمقاول الذاتي وبرنامج التغطية الصحية الإجبارية".

ترأس هذا اللقاء السيد عبد العزيز ركوبي نائب رئيس الغرفة بحضور السيدة لالة الشريفة الحمدو عضو مكتب الغرفة ، و قام بتنشيطه السادة : مدير سوق السمك بالجملة لبني ملال ، رئيس تقسيمة الضرائب ببني ملال ورئيس وكالة بني ملال للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، مستشار دار المقاول ببني ملال ، نائب رئيس المجلس الجماعي ببني ملال وبحضور بعض أطر المديرية الإقليمية للضرائب والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى جانب التجار وبائعي السمك بالإقليم وأطر الغرف .

في البداية، أشار السيد نائب رئيس الغرفة إلى أن هذا اللقاء يأتي في إطار تلبية طلب تجار وبائعي السمك التابعين لسوق السمك بالجملة ببني ملال ، لمواكبتهم وتأطيرهم والتطرق لبعض القضايا التي تهم ممارسة هذه المهنة من خلال الوقوف على وضعية وآفاق هذا المرفق التجاري الهام بالمنطقة، والذي يعد ثمرة شراكة بين المكتب الوطني للصيد ومؤسسة تحدي الألفية والجماعة الحضرية لبني ملال.

وبالنظر للأهمية التي يكتسيها هذا المرفق التجاري وما له من دور بالجهة، فإن الغرفة على استعداد لبدل كل الجهود لتطوير أداء هذا السوق والتنسيق مع مختلف الجهات التي لها صلة به ليلعب دوره المنوط به كاملا، وبدل كل المساعي لتنظيم تجار وبائعي السمك والاستجابة لحاجياتهم في مجال التكوينات التي تتلاءم وممارسة نشاطهم التجاري في أحسن الظروف.

كما أكد على أن الهدف من تنظيم هذا اللقاء هو تحسيس مهنيي قطاع السمك من بائعين جائلين وتجار من أجل الأجرأة الفعلية للاستفادة من التغطية الصحية الاجبارية لما ستؤمنه لهم ولعائلاتهم من خدمات صحية، ولما سيكون لها من آثار مباشرة وملموسة في تحسين ظروف عيشهم مستقبلا.

وقد تميز هذا اللقاء بتقديم مجموعة من المداخلات من طرف السادة المنشطين تضمنت عروضا حول الوضعية التجارية لسوق السمك بالجملة لمدينة بني ملال(الافاق والاكراهات)، الإطار القانوني والجبائي للمقاول الذاتي (القانون رقم 114.13 المتعلق بنظام المقاول الذاتي) ، نظام المساهمة المهنية الموحدة وحيثيات الانخراط في برنامج التغطية الصحية الإجبارية، وذلك أملا منهم في مساعدة وتنوير بائعي السمك بمختلف المعطيات المتصلة بكل هذه الجوانب وتزويدهم بكل التوضيحات الضرورية بغية تحفيزهم على الانخراط في هذا الورش المجتمعي الهام.

كما تخللت هذه العروض مناقشة مستفيضة توجت بإجابة منشطي اللقاء على مختلف تساؤلات ممثلي قطاع السمك من رؤساء الجمعيات و البائعين والتجار.

وفي الكلمة الختامية أكد السيد نائب الرئيس ،على أن الغرفة ستظل منفتحة على جميع المنتسبين وعلى الخصوص مهنيي قطاع السمك لإنجاح هذا المشروع من خلال تنظيم لقاءات تحسيسية لفائدتهم مع العمل على تسهيل وتبسيط عملية الاستفادة وذلك بفتح شباك القرب المتعلق بخدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمقر الغرفة.

خنيفرة: ملحقة الغرفة بخنيفرة تنظم لقاء حول مستجدات التغطية الصحية الإجبارية ونظام المساهمة المهنية الموحدة" لفائدة التجار والمهنيين والمقاولين الذاتيين باقليم خنيفرة

في إطار سلسلة اللقاءات التواصلية التي تنظمها غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال-خنيفرة للتحسيس بأهمية الورش الملكي المتعلق بالتغطية الصحية والاجتماعية لفائدة المنتسبين والفئات المستهدفة من هذا النظام الجديد، نظمت الغرفة بشراكة مع الوكالة الإقليمية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بخنيفرة وتقسيمة الضرائب بخنيفرة وجمعية المحاسبين بإقليم خنيفرة لقاء تحسيسيا حول "مستجدات التغطية الصحية الإجبارية ونظام المساهمة المهنية الموحدة "لفائدة التجار والمهنيين والمقاولين الذاتيين بإقليم خنيفرة، يوم الثلاثاء 22 مارس 2022 على الساعة الرابعة بعد الزوال بمقر ملحقة الغرفة بخنيفرة، وذلك برئاسة السيد خالد المنصوري رئيس الغرفة والسيد عيسى عقاوي النائب الأول للرئيس و بحضور السادة أعضاء ملحقة الغرفة بخنيفرة و أطرها، وقام بتنشيط هذا اللقاء السيدة مديرة وكالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بخنيفرة ورئيس تقسيمة الضرائب بخنيفرة.

و في الختام تم فتح نقاش موسع طرح من خاله السادة التجار و المهنيون الحاضرون عدة تساؤلات حول طرق الاستفادة من هذا النظام كما تم طرح بعض الإشكاليات المتعلقة بالتصريح والتسجيل تمت الإجابة عليها من طرف المصالح المعنية.

وتم التأكيد خلال هذا القاء عن استعداد الغرفة وجميع الشركاء للمساهمة الفعلية في إنجاح هذا الورش الملكي، من خلال موا كبة التجار والمهنيين بمختلف أقاليم الجهة، وتأطيرهم من أجل تسهيل انخراطهم في هذا الورش الاجتماعي و الاقتصادي الهام.

بني ملال: استقبال الغرفة لمجموعة من متدربي مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ببني ملال

في إطار انفتاح غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال خنيفرة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وتوطيد علاقاتها مع مختلف الفاعلين والمؤسسات ذات الاهتمام بالتكوين، ومحاولة منها في تنويع خدماتها وتجويدها ، واستجابة لطلب مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والذي يندرج في إطار فعاليات الدورة الرابعة للأيام الموضوعاتية"Pro Days" المنظمة من طرف المكتب من 21 إلى 26 مارس 2022 تحت شعار "تشجيع المهن الخضراء: ضرورة للتنمية المستدامة" ،نظمت الغرفة بتنسيق مع اطر المكتب لقاء لفائدة مجموعة من المتدربين يوم الخميس 24 مارس 2022 بمقرها ببني ملال على الساعة العاشرة صباحا ، والذي تضمن عرضا حول اختصاصات ومهام الغرفة ، وعرضا حول موضوع المقاولة بين نظام إدارة البيئة والتنمية المستدامة.

ترأس هذا اللقاء السيدة لالة الشريفة الحمدو عضو بمكتب الغرفة ، والسيدة دلال ماجدة ممثلة مؤسسة التكوين المهني وإنعاش الشغل، وقام بتنشيطه السيد لحسن بداني رئيس قسم خدمات المنتسبين ، والسيدة حسناء مفتاح إطار بالغرفة .

كما تخللت هذه العروض مناقشة مستفيضة توجت بإجابة منشطي اللقاء على مختلف تساؤلات المتدربين التي أبانت عن اهتمامهم بالبرامج التي تشتغل عليها الغرفة وتضعها رهن إشارة المنتسبين وحاملي المشاريع حسب رغباتهم وتكويناتهم ، كما عبروا عن استحسانهم لهذا اللقاء وعن حفاوة استقبال الغرفة.

أنشطة الغرفة

01

بني ملال: زيارة سفير الجمهورية الايطالية بالمغرب لجهة بني ملال - خنيفرة

حضر السيد خالد المنصوري رئيس غرفة التجارة و الصناعة والخدمات لبني ملال خنيفرة أشغال اللقاء المنظم يوم 23 مارس 2022 بمقرمجلس الجهة و الذي ترأسه السيد والي جهة بني ملال خنيفرة على شرف سفير الجمهورية الايطالية بالمغرب السيد Armando Barucco ، مرفوقا بوفد من رجال الأعمال الايطاليين.

وتدخل هذه الزيارة في إطار اكتشاف آفاق وفرص الاستثمار التي توفرها جهة بني ملال خنيفرة.

وقد حضر هذا اللقاء نائبة رئيس الجهة ورئيس المجلس الإقليمي لبني ملال ورئيس المجلس الجماعي ، ورؤساء الغرف المهنية والمصالح اللاممركزة وعدد من الفاعلين الاقتصاديين بجهة بني ملال خنيفرة.

وبهذه المناسبة ذكر والي الجهة بعلاقات الصداقة والتعاون المتينة التي تربط المملكة المغربية وجمهورية ايطاليا، والتي ترتكز على شراكة قوية ومستدامة وعلى دعم التبادل والتعاون الهادف إلى تقدم وازدهار البلدين، مؤكدا أن هذه الزيارة ستشكل فرصة لنسج علاقة وطيدة بين رجال الأعمال والمستثمرين الايطاليين وجهة بني ملال خنيفرة، من خلال إحداث مشاريع استثمارية خاصة في القطاعات الواعدة بالجهة كالصناعات الغذائية، والسياحة المستدامة، والطاقات المتجددة، والاقتصاد الأخضر، وقطاع المعادن... كما استعرض الإمكانيات والثروات الطبيعية والبشرية والمؤهلات الفلاحية والسياحية والمنجمية المهمة، والبنيات التحتية الكبرى التي تتوفر عليها جهة بني ملال خنيفرة.

خريبكة: الغرفة تنظم لقاء تحسيسيا لفائدة تجار إقليم خريبكة حول الإجراءات ان والترتيبات لاستقبال شهر رمضان الكريم 2022 ودور لجان المراقبة

في اطار الاستعداد لاستقبال شهر رمضان الفضيل وانطلاقا من المهام المنوطة بها، قامت الغرفة بشراكة مع جمعية تجار إقليم خريبكة بتنظيم لقاء تحسيسي بمقر ملحقة خريبكة وذلك يوم الثلاثاء 22 مارس 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

ترأس هذا اللقاء السيد المصطفى المطر أمين مال الغرفة، وشارك في تنشيطه السيد المدير الاقليمي للصناعة والتجارة والسيد رئيس قسم الشؤون الاقتصادية بالعمالة والسيد رئيس مصلحة المراقبة وحماية النباتات ONSSA والسيد ممثل المكتب الجماعي لحفظ الصحة.

افتتح السيد المصطفى المطر اللقاء بكلمة ترحيبية أخبر من خلالها بأن الغرفة ومن خلال التواصل مع التجار والمديرية الاقليمية للصناعة والتجارة على ان تمويل السوق يتم بشكل طبيعي وأن جميع السلع والمواد التي يكثر عليها الإقبال خلال شهر رمضان متوفرة.

كما ناشد السيدات والسادة التجار على ضرورة العمل بأساليب الممارسة المهنية العصرية واحترام القوانين المنظمة لقطاع التجارة وذلك من خلال اشهار الاثمنة والحرص على جودة المواد والسلع والعناية بنظافة المحلات التجارية وتنظيمها ، مشيرا إلى أن الغرفة تضع أطرها وموظفيها رهن إشارتهم من أجل تقديم المساعدة التقنية والخدمات الضرورية. كما كانت مناسبة التمس من خلالها السيد المصطفى المطر المصالح المعنية التدخل

لتنظيم ظاهرة الباعة الجائلين التي تكثر في هذا الشهر العظيم.

في معرض كلمته ناشد السيد ممثل جمعية تجار إقليم خريبكة التجار بأهمية العمل بطرق الممارسة المهنية الصحيحة ملتمسا من السادة اعضاء لجن المراقبة بالتحلي بالمرونة في عمليات المراقبة وتنظيمها مؤكدا في الوقت ذاته بانخراط الجمعية في الجهود المبذولة من طرف جميع المصالح المعنية ومشيدا بعمل السلطات وعلى رأسهم السيد عامل إقليم خريبكة .

كما أجمع جميع السادة رؤساء المصالح المعنية على ضرورة الالتزام واحترام القوانين الجاري بها العمل (اشهار الاثمنة ، الابتعاد عن المنتوجات المجهولة المصدر، تنظيم السلع ومراقبة تاريخ انتهاء الصلاحية ، منع استعمال الاكياس البلاستيكية غير المرخصة ، ...) حفاظا على سلامة وصحة التاجر والمستهلكين. كما اكدوا على ان تدخلاتهم ترتكز في بداية الامر على التحسيس وأنهم اصبحوا يتعاملون مع التاجر ليس كمراقب وإنما كشريك .

اختتم اللقاء التحسيسي بنقاش مستفيض طرح من خلاله الحاضرون عدة تساؤلات بخصوص مراقبة المنتوجات وتكوين وتنظيم اعضاء لجن المراقبة ملتمسين بالتحلي بالمرونة .

كما ثمن واشاد الجميع بتنظيم هذا اللقاء.

بني ملال : تفعيل اللجنة الجهوية لمناخ الأعمال

2022/03 /04- Lemonde24.ma

ترأس والي جهة بني ملال خنيفرة، السيد خطيب الهبيل، صباح يوم الجمعة 04 مارس 2022، بمقر الولاية، اجتماعا جهويا خصص لإعادة تفعيل اللجنة الجهوية لمناخ الأعمال بجهة بني ملال خنيفرة، وتقديم وضعية انجاز برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدامجة بالجهة المعتمد من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID.

وخلال هذا الاجتماع الذي حضره عمال الأقاليم، ورئيس الجهة، ورئيس الجامعة، ورؤساء الغرف المهنية وممثلو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ورؤساء المصالح اللامركزة ومديرو الأبناك بالجهة، استعرض والي الجهة مجموعة من المبادرات التي تم اعتمادها على مستوى الجهة، والتي تهدف الى تشجيع الاستثمار والنهوض بالمقاولة وخلق فرص الشغل، مشيرا الى أن إعادة تفعيل اللجنة الجهوية لمناخ الأعمال جاءت لتعزيز هذه المبادرات والجهود، خاصة من خلال توفير مناخ ملائم ومشجع لاستقطاب الاستثمارات والرفع من جاذبية الجهة.

كما ذكر بأن مجال تدخل اللجنة سيرتكز على عدة خطوات ذات أولوية متعلقة خاصة بجوانب التسويق والجاذبية الترابية، والوعاء العقاري والتخطيط الترابي، والذكاء الترابي، والولوج الى التمويل، وتبسيط المساطر الإدارية، وتنسيق عمل المقاولات، داعيا جميع الفاعلين المعنيين الى الانخراط الجاد في العمل الجماعي المنسق الذي يفرضه الواجب للدفع بهذه اللجنة وتمكينها من بلوغ الأهداف المسطرة المتمثلة في توفير مناخ أعمال يساهم في تحسين صورة الجهة ويرفعمن جاذبيتها.

ومن جانبه،أشار رئيس الجهة الى أن تحفيزالاستثمار وخلق فرص الشغل يبقى من ضمن أولويات المجلس الجهوي، مستعرضا أهم المبادرات التي قام بها مجلس الجهة لتحفيز الاستثمار بقطب الصناعات الغذائية والنهوض بالمناطق الصناعية بالجهة.

كما أعرب عن استعداد مجلس الجهة للانخراط في الجهود الرامية الى تحسين مناخ الأعمال بجهة بني ملال خنيفرة.

ومن جهتهما، أشادا ممثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومدير مشروع التنمية الاجتماعية والاقتصادية الدامجة بجهة بني ملال خنيفرة، بالدينامية الاقتصادية التي تعرفها الجهة وبالجهود الهادفة الى تحفيز الاستثمار وخلق المزيد من فرص الشغل، معربين عن استعدادهما لدعم جهود إنجاح تفعيل اللجنة الجهوية لمناخ الأعمال بجهة بني ملال خنيفرة.

وفي ختام هذا الاجتماع الذي عرف تقديم عروض متعلقة بتفعيل اللجنة الجهوية لمناخ الأعمال، تم التوقيع على القرار القاضي بإعادة تفعيل اللجنة الجهوية لمناخ الأعمال من طرف والي الجهة، كما تم التوقيع على اتفاقية تعاون بين المركز الجهوي للاستثمار وغرفة التجارة والصناعة والخدمات بالجهة، من أجل تعزيز التمثيليات الإقليمية للمركز، لتقريب خدماته للمستثمرين بكافة إقليم الجهة وتعزيز التعاون بين المركز الجهوي للاستثمار والغرفة.

رالي السلك الدبلوماسي" يعرف السفراء بمؤهلات جهة بني ملال خنيفرة

هسبريس -07/ 2022/03

أعطيت يوم الأحد من أفورار، بوابة إقليم أزيلال، انطلاقة المرحلة الأخيرة من قافلة الدورة الـ17 للحاق الوطني للسيارات الخاص بالسلك الدبلوماسي، والتي تربط بين أفورار والرباط على مسافة 260 كيلومترا، وتضم 49 سيارة دبلوماسية وأزيد من 100 مشارك.

وجرت أغلب مراحل الدورة، المنظمة تحت الرعاية السامية للملك محمد السادس، بجهة بني ملال خنيفرة، وخاصة بإقليم أزيلال (المرحلة الثانية: بني ملال – بين الويدان (58 كلم)، المرحلة الثالثة: بين الويدان – إمي نيفري (133 كلم)، المرحلة الرابعة: إمي نيفري – بين الويدان (100 كلم)، المرحلة الخامسة: بين الويدان – أفورار (45 كلم)، فيما ربطت المرحلة الأولى والأخيرة بين الرباط بني ملال، مرورا بخريبكة على مسافة 260 كيلومترا.

وتميزت المرحلة الـ17 من رالي السلك الدبلوماسي بزيارة المشاركين لعدد من المناطق السياحية الجبلية بإقليم أزيلال؛ منها بين الويدان وشلالات أوزود وإيمي نيفري، وايواريضن حيث توجد آثار الديناصور والحديقة الجيولوجية لـ"مكون" التي أدرجتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) ضمن الشبكة العالمية للحدائق ومتحف جيوبارك مكون بمدينة أزيلال حيث قدم رئيس جمعية جيوبارك مكون إدريس أشبال عرضا مفصلا حول هذا المنتزه العالمي.

وفي تصريح لهسبريس عبر حميد أصغر خان، سفير دولة باكستان، عن سعادته بوجوده بهذه المنطقة الجبلية، مشيرا إلى أن المشاركين في هذا اللحاق الذي يجري على مدى ثلاثة أيام، لمسافة تصل إلى أزيد من 800 كيلومتر، استمتعوا بالمناظر الجبلية الخلابة، واطلعوا على مناطق سياحية مهمة وعلى فضاءات تصدح بثقافة وتاريخ المملكة العريقين.

وقال سفير دولة باكستان إن الوفد الدبلوماسي اطلع أيضا على البنية التحتية وخاصة الطرق، معبرا عن دهشته مما تحقق على هذا المستوى بأزيلال باعتباره منطقة جبلية، ومشيرا إلى أنه كباكستاني يحس بأنه في بلده، وأن المغرب بلد رائع وسيكون أجمل وأكبر في المستقبل، مؤكدا أن أهم ما يميز الشعب المغربي هو أنه يحافظ على تقاليد عريقة تستأثر باهتمام الزوار.

بدوره، استحضر كيوم شورر، سفير سويسرا بالمغرب، العلاقات القديمة بين البلدين، مشيرا إلى أن جهة بني ملال خنيفرة تستأثر باهتمام سويسرا، لافتا إلى برنامج "السياحة المستدامة سويسرا–المغرب" الرامي إلى دعم إقليمي أزيلال وبني ملال.

وأضاف السفير السويسري بالمغرب لهسبريس أنه من قبل قام باحثون سويسريون بتقديم المساعدة لزملائهم بالمملكة للكشف عن الآثار الأولى للديناصورات في منتجع مكون بأزيلال، داعيا كافة المغاربة والسياح إلى زيارة المنطقة؛ لأنها "تحبل بمؤهلات تاريخية وسياحية وفندقية جديرة بالمعرفة، ناهيك عن الحفاوة والاستقبال اللذين يتميز بهما الشعب المغربي."

من جانبه، قال سعيد الرداد، رئيس الجمعية الجهوية للسياحة الفندقية، إن اللحاق الخاص بأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين بالمغرب كان مناسبة للتعريف بالإمكانيات الاقتصادية والسياحية والثقافية التي يزخر بها المغرب بصفة عامة، والمناطق التي يمر عبرها اللحاق بصفة خاصة والتي من ضمنها أزيلال التي أبهرت المشاركين بمؤهلاتها الطبيعية.

يشار إلى أن لخطيب لهبيل، والي جهة بني ملال خنيفرة، كان قد أعطى، الجمعة، انطلاق المرحلة الثانية للسيارات الخاصة بالسلك الدبلوماسي الرابطة بين بني ملال – بين الويدان على مسافة (58 كلم)، بحضور كل من عادل بركات، رئيس مجلس الجهة، وسعيد الرداد، عضو المجلس ذاته، وبدرة أحمد، رئيس المجلس البلدي لبني ملال، إلى جانب شخصيات مدنية وعسكرية.

كما أشرف عامل إقليم أزيلال محمد عطفاوي، يوم السبت، على إعطاء انطلاقة المرحلة الرابعة بين إيمي نفري وبين الويدان وسط احتفاء مميز، حيث تم التعريف بالإمكانيات الاقتصادية والسياحية والثقافية التي يزخر بها المغرب بصفة عامة وأزيلال التي نالت حصة الأسد من مراحل اللحاق بصفة خاصة.

جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات تعقد جمعها العام العادي الأول ببني ملال وتبرم اتفاقيات شراكة مع فاعلين اقتصاديين وتصادق على مجموعة من القرارات

سعيا منها لتثمين البعد الجهوي والتعريف بالإمكانيات التي تزخر بها جهات المملكة، وتفعيلا لقرار تنظيم عدد من أنشطتها جهويا، عقدت جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات جمعها العام العادي الأول يوم الاثنين 14 مارس 2022 بمقر ولاية جهة بني ملال خنيفرة.

افتتح أشغال هذا الجمع العام السيد والي جهة بني ملال خنيفرة وحضره كل من السيد رئيس الجهة والسيد المدير العام للتجارة و رؤساء الغرف الجهوية للتجارة و الصناعة و الخدمات و السيدة مديرة الجامعة و السيد المدير الجهوي لغرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لبني ملال خنيفرة وعدد من أطر الوزارة وجامعة الغرف.

خلال هذا اللقاء هنأ السيد والي الجهة السادة رؤساء الغرف على الثقة التي حظوا بها من طرف الأعضاء والمنتسبين، واستعرض في كلمته الإمكانيات التي تزخر بها جهة بني ملال خنيفرة في قطاعات الفلاحة والسياحة والمعادن، مع الإشارة للعراقيل الاقتصادية التي تعرفها الجهة، خصوصا ما يتعلق بدور المقاولات وقدرتها على استيعاب و الاستجابة للمتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية للجهة.

وفي كلمته نوه السيد رئيس الجهة بالأدوار التي تؤديها الغرفة بالجهة ودعا إلى مزيد من الجهود لتطوير خدماتها.

من جهته ذكر السيد المدير العام للتجارة في كلمة ألقاها نيابة عن السيد وزير الصناعة و التجارة بالمسار الذي تعرفه المخططات التنموية للغرف والتي مكنت من انطلاق مشاريع اقتصادية بلغ غلافها المالي 325 مليون درهم، كما أكد على انخراط الوزارة الوصية لمواكبة جميع المبادرات التي تطلقها غرف التجارة والصناعة والخدمات وجامعتها.

وفي كلمته، أكد السيد رئيس جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات على أهمية الشراكات مع الفاعلين الاقتصاديين منوها بالاتفاقيات السبعة التي تم إبرامها لحد الان بمبادرة من الغرف الجهوية لإعطاء الانطلاقة لمشاريع اقتصادية مهيكلة بإمكانها تقوية الموارد الذاتية للغرف.

من جهته أكد السيد رئيس غرفة جهة بني ملال خنيفرة أن عقد هذا اللقاء سيعطي دفعة ونفس جديد للعمل الاستشاري الذي تقوم به هذه المؤسسة على المستوى الجهوي وسيتيح الفرصة للتعريف بالامكانيات التي تزخر بها هذه الجهة .

وعلى هامش هذا الجمع العام تم التوقيع على اتفاقية شراكة بين الجامعة وشركة UX CENTERS المتخصصة في المجال الرقمي والتي تهدف إلى تسهيل التصريح ودفع الضرائب ومساهمة الضمان الاجتماعي خاصة بالنسبة للخاضعين للمساهمة المهنية الموحدة، و المصادقة على ملحق الاتفاقية الخاصة بالبرنامج التنموي برسم 2018-2023. كما تمت المصادقة بالإجماع على اعتماد شعار (LOGO) موحد للغرف وجامعتها.

خلال هذا الجمع تمت كذلك المصادقة على مجموعة من النقط المهمة منها :

1 -المصادقة على مشروع المخطط الاستراتيجي للجامعة خلال الفترة الانتدابية 2021 - 2027؛

2 -المصادقة على برنامج عمل الجامعة برسم 2022؛

3 -المصادقة على مشروع ميزانية الجامعة برسم سنة 2022.

وفي ختام هذا الجمع العام تم رفع برقية ولاء للسدة العالية بالله، أكد من خلالها السادة الرؤساء تجندهم للإسهام بجد وإخلاص في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها أقاليم جهة بني ملال خنيفرة والانخراط في الأوراش والإصلاحات التي تشهدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. كما عبروا عن تثمينهم لأهداف الميثاق الجديد للاستثمار ومباركتهم للخطوات الميمونة بقيادة جلالته على لاستكمال بناء دولة الحق والقانون وتشييد مغرب عصري متقدم وديمقراطي وفي لمكتسباته الوطنية وثوابته المقدسة وقيمه الأصيلة.

إجراءات لتموين أسواق بني ملال

هسبريس -26/ 03/ 2022

أجمع ممثلو المصالح اللاممركزة للقطاعات المركزية المعنية بالتموين والمراقبة على أن وضعية تموين الأسواق بجهة بني ملال خنيفرة ستتسم بعرض وافر ومتنوع يستجيب لجميع حاجيات ومتطلبات المستهلك، مشيرين إلى أن وضعية الأسعار تتميز في مجملها بالاستقرار باستثناء بعض المواد التي تعرف وتيرة أسعارها عدم الاستقرار على المستوى العالمي.

ولدعم القدرة الشرائية للمواطنين وحماية سلامتهم وصحتهم، دعا الخطيب الهبيل، والي جهة بني ملال خنيفرة، في لقاء تواصلي خصص للتداول حول الترتيبات والإجراءات المزمع اتخاذها لضمان تموين الأسواق ومراقبة الأسعار بمناسبة الاستعداد لشهر رمضان المبارك لسنة 1443 هجرية، إلى التحلي باليقظة وتبني مقاربة استباقية لرصد كل الاختلالات المحتملة في التموين والتدخل في الوقت المناسب لمعالجتها والحرص على احترام معايير الجودة والسلامة الصحية والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك.

وشدد الهبيل على ضرورة تكثيف الجهود من أجل التتبع اليومي لحالة الأسواق المحلية وإعداد برامج عمل التدخلات اليومية للمراقبة في إطار لجن مختلطة محلية وإقليمية تغطي جميع نقط البيع والتسويق بالإقليم، بما في ذلك المناطق الجبلية والقروية؛ للحد من كثرة الوسطاء في العملية التجارية، ورصد وتطويق أي ممارسة من شأنها التأثير السلبي على وضعية الأسعار والتموين العادي والطبيعي كالمضاربة والبيع السري والاحتكار، مع إيلاء الأهمية لفرض احترام إشهار الأثمان بمختلف نقط البيع.

وتم التأكيد خلال هذا اللقاء، الذي جرى بمقر ولاية بني ملال، على أهمية التواصل لتدبير هذه المرحلة التي تتطلب الحزم واليقظة؛ وذلك من خلال تكثيف عمل خلايا المداومة، وتفعيل أرقام الاتصال بالعمالة وبمختلف المصالح المختصة لتمكين المستهلكين والتجار ومختلف الفاعلين المعنيين من تقديم شكاياتهم والإخبار بأي نقص محتمل في التموين والتبليغ عن حالات الغش والمخالفات والممارسات التجارية غير الشريفة أو الممنوعة والحرص على المعالجة الناجعة لهذه الشكايات والتفاعل الإيجابي مع الملاحظات المقدمة من طرف المواطنين، بتنسيق مع مختلف المصالح المعنية.

جهة بني ملال خنيفرة – أسعار البيع بالتقسيط للسلع الأكثر إستهلاكا

2022 / 02 / 01،10،20،28– mapbenimellal

في ما يلي أسعار البيع بالتقسيط للسلع الأكثر إستهلاكا كما تمت معاينتها خلال شهر مارس 2022 بأسواق جهة بني ملال خنيفرة:

السلعة	01 مارس2022	10 مارس2022	20 مارس 2022	30 مارس 2022
الخضر				
البطاطس	بين 3.25 و 3.5 دراهم / كلغ	بين 3.75 و 4 دراهم / كلغ	بين 3.5 و 4 دراهم / كلغ	بين 3 و 4 دراهم / كلغ
البصل	بين 4 و 4.5 دراهم / كلغ	بين 6 و 6.2 دراهم / كلغ	بين 6 و 6.5 دراهم / كلغ	بين 6 و 6.5 دراهم / كلغ
الطماطم	بين 6.25 و 6.5 دراهم / كلغ	بين 9.5 و 10 دراهم / كلغ	بين 9 و 10 دراهم / كلغ	بين 7 و 9 دراهم / كلغ
الجزر	بين 3 و 4 درهم / كلغ	بين 3.5 و 6 درهم / كلغ	بين 3.5 و 4 درهم / كلغ	بين 2.5 و 4 درهم / كلغ
الباذنجان	بين 5 و 5.5 درهم / كلغ	بين 5 و 6 درهم / كلغ	بين 5.5 و 6 درهم / كلغ	بين 4.5 و 6 درهم / كلغ
الخيار	بين 5 و 6 درهم / كلغ	بين 5 و 6 درهم / كلغ	بين 5.5 و 6 درهم / كلغ	بين 5.5 و 6 درهم / كلغ
القرع الأخضر	بين 5.5 و 6 دراهم / كلغ	بين 5 و 6 دراهم / كلغ	بين 5 و 6 دراهم / كلغ	بين 6 و 7 دراهم / كلغ
القرنبيط (الشيفلور)	بين 5.5 و 6 درهم للقطعة	بين 5 و 6 درهم / كلغ	بين 5.5 و 6 درهم / كلغ	بين 5 و 6 درهم / كلغ
الفول	بين 3.5 و 4 دراهم / كلغ	بين 3.5 و 4 دراهم / كلغ	بين 4.5 و 5 دراهم / كلغ	بين 4.5 و 7 دراهم / كلغ
الكرنب	بين 4.5 و 6 درهم/ قطعة	بين 5 و 6 درهم/ قطعة	بين 5 و 6 درهم/ قطعة	بين 4.5 و 6 درهم/ قطعة
البازلاء	بين 9 و 12.5 درهم/ كلغ	بين 10 و 12 درهم/ كلغ	بين 12 و 15 درهم/ كلغ	بين 11 و 15 درهم/ كلغ
الأسماك				
السردين	بين 12 و 20 درهم / كلغ	بين 12 و 13 درهم / كلغ	بين 13 و 20 درهم / كلغ	بين 9 و 13 درهم / كلغ
الميرلا	بين 80 و 90 درهم / كلغ	بين 70 و 80 درهم / كلغ	بين 65 و 70 درهم / كلغ	بين 70 و 90 درهم / كلغ
الصول	بين 65 و 70 درهم / كلغ	بين 70 و 75 درهم / كلغ	بين 65 و 70 درهم / كلغ	بين 65 و 70 درهم / كلغ
لونشوا	بين 18 و 20 درهم / كلغ	بين 18 و 20 درهم / كلغ	بين 18 و 20 درهم / كلغ	بين 18 و 20 درهم / كلغ
الجمبري (كروفيت)	بين 85 و 90 درهم / كلغ	بين 85 و 90 درهم / كلغ	بين 78 و 80 درهم / كلغ	بين 80 و 90 درهم / كلغ
الحبوب و القطاني				
القمح الطري	بين 4 و 5 درهم/كلغ	بين 4.8 و 5 درهم/كلغ	بين 4.8 و 5.5 درهم/كلغ	بين 4.5 و 5.25 درهم/كلغ
القمح الصلب	بين 5.55 و 5.85 درهم /كلغ	بين 6 و 6.1 درهم / كلغ	بين 6 و 6.1 درهم / كلغ	بين 6 و 6.1 درهم / كلغ
الشعير	بين 4.5 و 4.61 درهم / كلغ	بين 4.5 و 4.65 درهم / كلغ	بين 4.5 و 5 درهم / كلغ	بين 4.9 و 6 درهم / كلغ
الذرة	بين 4.5 و 6 درهم / كلغ	بين 5.5 و 6 درهم / كلغ	بين 5.5 و 6 درهم / كلغ	بين 5.5 و 6 درهم / كلغ
أرز دائري	بين 12 و 13 درهم / كلغ	بين 12 و 13 درهم / كلغ	بين 12 و 14 درهم / كلغ	بين 12 و 14 درهم / كلغ
أرز طويل	بين 15و 17 درهم / كلغ	بين 15.5 و 18 درهم / كلغ	بين 15.5 و 18 درهم / كلغ	بين 15.5 و 18 درهم / كلغ
سميدة	بين 11 و 12.5 درهم / كلغ	بين 11 و 12.5 درهم / كلغ	بين 12 و 12.5 درهم / كلغ	بين 12 و 12.5 درهم / كلغ
الكسكس	بين 12 و 16 درهم / كلغ	بين 12 و 14 درهم / كلغ	بين 12 و 14 درهم / كلغ	بين 13 و 14 درهم / كلغ
البازلاء (الجلبانة)	بين 12.75 و 13 درهم / كلغ	بين 13 و 14 درهم / كلغ	بين 13 و 14 درهم / كلغ	بين 13 و 14 درهم / كلغ
الفول	بين 10 و 12 درهم / كلغ	بين 11 و 12 درهم / كلغ	بين 11.75 و 12 درهم / كلغ	بين 11.75 و 12 درهم / كلغ
الشعرية	بين 11.5 و 12 درهم / كلغ	بين 11.5 و 12.5 درهم / كلغ	بين 11.5 و 12 درهم / كلغ	بين 11.5 و 12 درهم / كلغ
العدس	بين 15 و 16 درهم / كلغ	بين 15.5 و 16 درهم / كلغ	بين 15.75 و 16 درهم / كلغ	بين 15.5 و 16 درهم / كلغ
الحمص	بين 16 و 17 درهم / كلغ	بين 16 و 19 درهم / كلغ	بين 15 و 19 درهم / كلغ	بين 15 و 18 درهم / كلغ
الفاصوليا الجافة	بين 14 و 15 درهم / كلغ	بين 17 و 18 درهم / كلغ	بين 15.5 و 18 درهم / كلغ	بين 14 و 16 درهم / كلغ
اللحوم الحمراء و البيضاء				
لحم الخروف (الغنمي)	بين 55 و 60 درهم / كلغ	بين 62.5 و 65 درهم / كلغ	بين 62.5 و 65 درهم / كلغ	بين 60 و 65 درهم / كلغ
لحم البقر (البقري)	بين 55 و 65 درهم / كلغ	بين 62.5 و 65 درهم / كلغ	بين 62.5 و 65 درهم / كلغ	بين 62.5 و 65 درهم / كلغ
لحم الماعز	بين 62.5 و 65 درهم / كلغ	بين 65 و 67.5 درهم / كلغ	بين 65 و 67.5 درهم / كلغ	بين 65 و 67.5 درهم / كلغ
دجاج مذبوح	بين 28 و 32 درهم / كلغ	بين 28 و 30 درهم / كلغ	بين 28 و 30 درهم / كلغ	بين 28 و 32 درهم / كلغ
دجاج حي	بين 16 و 16.5 درهم / كلغ	بين 18 و 20 درهم / كلغ	بين 18.5 و 19 درهم / كلغ	بين 16 و 17.5 درهم / كلغ
لاداند (الديك الحبشي)	بين 44 و 45 درهم / كلغ	بين 45 و 46 درهم / كلغ	بين 47.5 و 50 درهم / كلغ	بين 47.5 و 50 درهم / كلغ
البيض	بين 0.9 و 1 درهم للواحدة	بين 1.15 و 1 درهم للواحدة	بين 1.15 و 1.25 درهم للواحدة	بين 1.15 و 1.25 درهم للواحدة
الفواكه				
تفاح محلي	بين 10.5 و 11 درهم / كلغ	بين 11 و 12 درهم / كلغ	بين 10.5 و 12 درهم / كلغ	بين 10.5 و 12 درهم / كلغ
تفاح مستورد	بين 16 و 20 درهم / كلغ	بين 16 و 20 درهم / كلغ	بين 16 و 25 درهم / كلغ	بين 16 و 20 درهم / كلغ
موز محلي	بين 8 و 9 درهم / كلغ	بين 8.5 و 9 درهم / كلغ	بين 9 و 10 درهم / كلغ	بين 9 و 10 درهم / كلغ
موز مستورد	بين 15 و 16 درهم / كلغ	بين 20 و 25 درهم / كلغ	بين 15 و 16 درهم / كلغ	بين 15 و 16 درهم / كلغ
الحامض	بين 5 و 6 درهم / كلغ	بين 5 و 6 درهم / كلغ	بين 4.5 و 5 درهم / كلغ	بين 4.5 و 5 درهم / كلغ
الماندرين (برتقال)	بين4 و 5 درهم / كلغ	بين 4 و 5 درهم / كلغ	بين 3 و 4 درهم / كلغ	بين 3 و 4 درهم / كلغ
الفراولة	بين 12.5 و 13 درهم / كلغ	بين 13 و 14 درهم / كلغ	بين 13 و 14 درهم / كلغ	بين 13 و 14 درهم / كلغ

فضاءات العمل المشترك .. بادرة لدعم المقاولات الصغرى وتطوير نشاطها

ماروك 24-2022/03/02

تتطلع فضاءات "العمل المشترك"، وهي منصات تجارية ذات إمكانيات عالية تطمح إليها المجموعات العقارية الكبرى وكذا المؤسسات الصغرى التي ترغب في الاستفادة من هذا المكسب، إلى توسيع شبكة انتشارها، وتحديدا في سياق الأزمة الصحية حيث قررت العديد من المقاولات الإبقاء على موظفيها خارج المكاتب.

وبتوفرها على مكاتب خاصة أو مشتركة وقاعات اجتماعات وصيغ إيجار مرنة بالنسبة للمقاولات وكذا للعاملين المستقلين، تعد هذه المنصات، التي تتضاعف أعدادها، فضاء للعمل يتضمن جميع الخدمات التي يمكن تكييفها للاستخدامات الجديدة للمقاولات وكذا للعاملين المستقلين، ومن هم في رحلة عمل وحتى بالنسبة للأجراء. وهي صيغة يبدو أنها تحل مشكلة إيجاد فضاء ملائم للعمل عن بعد. وإذا كان الخيار الأفضل بالنسبة لأنصار "العمل المشترك"، المجتمعين تحت سقف واحد، هو الاحتكاك بعشرات الوظائف، وذلك في جو ودي وبيئة محفزة، فإن الهدف بالنسبة للمستثمرين في هذه المنصات يتمثل في كسب حصص من السوق في هذا المجال.

يقول ياسين عمور، مالك فضاء العمل المشترك"SpaceX" ، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن "العمل المشترك" هو تجارة ذات إمكانيات مهمة في المغرب، موضحا أنه خلال جائحة (كوفيد-19) أدركت المقاولات أنها لم تعد بحاجة إلى فضاء كبير للمكاتب من أجل تطوير أنشطتها، وبالتالي فقد تركت الخيار لمستخدميها للبقاء في إطار نمط العمل عن بعد أو الاشتغال انطلاقا من فضاء أصغر وغير ممركز، وبالتالي "فضاء للعمل المشترك."

وفي معرض إشارته إلى فئات المقاولات الأكثر اختيارا لفضاءات العمل هاته، أوضح السيد عمور أن العرض ضمن هذه السوق متنوع للغاية ومرن تماما وفقا لاحتياجات كل واحد منها، مستشهدا بمثال العامل المستقل الذي يمارس نشاطه بمفرده ولا يحتاج سوى إلى مكتب واحد في فضاء لـ "العمل المشترك"، في حين تلجأ مقاولة مستقرة إلى فضاء كبير مع الاستفادة من نفس مزايا الانضمام إلى "العمل المشترك."

ووفقا للسيد عمور، فإن مقاربات المهنيين في هذا القطاع مختلفة. بالنسبة لوضعيته، فإن فضاء العمل المشترك"SpaceX" ، لا يعتبر فقط فضاء مصمما مع مكاتب، بل هو مكان للحياة والمشاركة والتعاون في بيئة معلوماتية آمنة مع تسعيرة موحدة، مضيفا "هو مكان تشعر فيه وكأنك في بيتك مع خدمات غير محدودة مثل مطبخ صغير وفضاء استرخاء وخدمة استقبال الزوار وقاعة اجتماعات بتقنية عالية، وكل هذا مع توفير تكاليف المقر التقليدي."

وأشار إلى أن مفهوم المرونة لا يقل أهمية عن العروض اليومية أو الشهرية أو السنوية، مؤكدا أن التحدي الأكبر هو تقاسم مكان العمل مع غرباء بروح من اللطف والمشاركة.

وقال أحمد، وهو مستخدم عن بعد اختار فضاء لـ "العمل المشترك" يقع وسط المدينة، "كان من الضروري بالنسبة لي أن أجد مكانا للعمل في وسط المدينة. هذا يسمح بالاستفادة من جميع الخدمات التي يمكن أن توفرها مدينة كبيرة."

إن الميزة الرئيسية لفضاءات "العمل المشترك" هي المرونة، بمعنى أنه يمكن استئجار فضاء لمدة ساعة أو فترة بعد الظهر أو حتى شهر، والميزة الثانية هي عدم الاشتغال من المنزل وتفادي الخلط بين الحياة الشخصية والحياة المهنية.

ومنذ الحجر الأول الناجم عن الأزمة الصحية، اتخذت العديد من المقاولات التدابير اللازمة للحفاظ على نشاطها مع الامتثال لإجراءات التباعد، وبالتالي فقد اختارت فضاءات العمل هاته.

وهكذا، فإن معظم الذين اضطروا إلى تطبيق العمل عن بعد اختاروا "العمل المشترك" من أجل البحث عن فضاء يسوده مناخ رائع يساعد على التركيز. وتتوفر فضاءات العمل المشترك هاته على كل ما يلزم من أجل الاستجابة لاحتياجات المقاولات، وبالتالي دعم الأشخاص العاملين في إطار هذا الوضع الجديد.

مهنيون يطمئنون المغاربة باستقرار ثمن الخبز والحلويات في رمضان

هسبريس -2022/03/06

تعهد مهنيو قطاع المخابز والحلويات بالحفاظ على الثمن الأصلي للخبز والمنتجات الأخرى خلال شهر رمضان، لكنهم أقروا بأن وضعية المخابز متأزمة بسبب ارتفاع أسعار المواد الأساسية.

عبد النور الحسناوي، رئيس المكتب التنفيذي للفيدرالية المغربية للمخابز والحلويات، أكد في تصريح لجريدة هسبريس أن "قطاع المخابز والحلويات يلعب دورا محوريا خلال شهر رمضان بتقديمه منتجات وحلويات مختلفة تؤثث موائد المغاربة خلال هذا الشهر."

وأضاف أن "شهر رمضان يأتي هذا العام في ظل ظروف استثنائية موسومة بالخروج من جائحة "كورونا" وأحداث دولية صعبة، حيث إن اقتصادات عدد من الدول تعاني بسبب ارتفاع أسعار المواد الأساسية، وهو ما أثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين."

وأوضح المسؤول ذاته أن جل المواد التي يشتغل بها قطاع المخابز شهدت ارتفاعات، خاصة الدقيق بجميع أنواعه ومكونات الحلويات من قبيل الزيت والزبدة، مشددا على ضرورة خلق توازن بين الحفاظ على جودة المنتج والقدرة الشرائية للمواطنين.

وقال الحسناوي إن الفيدرالية أوصت جميع المهنيين بضرورة الحفاظ على ثمن الخبز والمنتجات والحلويات حتى تكون في متناول الزبون، على الرغم من ارتفاع أسعار المواد الأساسية.

وكانت وزارة الاقتصاد والمالية قد أكدت أن سعر الخبز العادي من دقيق القمح اللين لم يعرف أي تغيير، وبالتالي يظل في مستواه الحالي، أي 1,20 درهم للوحدة.

وأوضحت الوزارة، في بلاغ صحافي صدر عن مديرية المنافسة والأسعار والمقاصة، أنه في إطار الاهتمام الذي توليه الحكومة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، وفي ظل استمرار ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، اتُخذت عدة إجراءات للحد من وقع تلك الزيادات على أسعار بعض المواد الاستهلاكية ومشتقاتها في السوق الداخلية.

تجار الحبوب يطمئنون المغاربة بشأن مخزون القمح في "زمن الحرب"

هسبريس-2022/03/05

قفزت أسعار القمح إلى مستويات قياسية، الجمعة، لم يشهد العالم مثيلاً لها منذ أزمة 2008، في ظل المخاوف المتصاعدة من حدوث نقص عالمي في الإمدادات بفعل التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الحرب الروسية-الأوكرانية.

وأفادت وكالة بلومبرغ للأنباء بأن أسعار القمح في سبيلها لتسجل ارتفاعا قياسيا بنسبة 40 في المائة، وهو أعلى مستوى منذ بدء الهجوم الروسي على أوكرانيا، وقيام الولايات المتحدة وأوروبا بفرض عقوبات شاملة على موسكو.

وتعتبر أوكرانيا المورد الرئيسي للقمح إلى المغرب، بحجم قياسي بلغ 6.5 ملايين طن خلال الموسم الزراعي 2020-2021.

وفي نونبر الماضي، تم شحن الكميات الأكبر من صادرات القمح الأوكراني إلى مصر والمغرب، وهو ما جعل الأخير من أكبر 10 مستوردين لهذا المنتوج الزراعي الأوكراني. وقد تسببت الأزمة العسكرية في وقف الصادرات الأوكرانية نحو بلدان العالم بسبب إغلاق موانئ التصدير الأساسية.

وأضاف المحمدي، في تصريح لجريدة هسبريس الإلكترونية، أن "المغرب يستورد 20 بالمائة تقريبا من القمح الأوكراني، بينما يستورد الكميات المتبقية من الأرجنتين وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية."

وأوضح الفاعل المهني عينه أن "المغرب يتوفر على احتياطي استراتيجي من القمح يغطي مدة أربعة أشهر، وبالتالي، لن يطرح لدينا أي مشكل خلال شهر رمضان المقبل"، مشيرا إلى أن "الأزمة الأوكرانية أدت إلى ارتفاع غير مسبوق في الأسعار منذ سنة 2008."

ولفت رئيس الفدرالية الوطنية لتجار الحبوب والقطاني إلى أن "الإشكال لا يكمن في استيراد القمح من أوكرانيا لأن المغرب ينوّع شركاءه في هذا الصدد، لكن المشكل الحقيقي يتجلى في ارتفاع الأسعار بسبب كلفة النقل البحري والبري."

وتابع المتحدث بأن "الدولة المغربية تدعم أسعار القمح بالمغرب، ما يجعلها مستقرة رغم الأزمات"، مردفا بأن "هذه الأزمة رفعت الأسعار بشكل خيالي عبر العالم، خاصة في ظل الضبابية المحيطة بها، حيث لا ندري متى ستنتهي الحرب"، خاتما بأن "المغرب لديه احتياطي استراتيجي يعمل على تعزيزه في ظل الأزمة."

الصناعات الغذائية والدوائية للمغرب تستقطب استثمارات بـ1.7 مليارات درهم

هسبريس-2022/03/09

شهد مقر وزارة الصناعة والتجارة بالرباط، يوم الأربعاء 09 مارس، توقيع اتفاقيات استثمارية مع فاعلين مغاربة وأجانب تهم قطاعي الصناعات الغذائية والدوائية بقيمة إجمالية تناهز 1,7 مليارات درهم.

ومن المرتقب أن تحدث هذه الاستثمارات، التي ستجرى في عدد من جهات المملكة، أزيد من 1780 منصب شغل مباشرا وحوالي 2700 غير مباشر، وتحقيق رقم معاملات بـ2,9 مليارات درهم.

وقال رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة، خلال حفل التوقيع، إن الاتفاقيات الاستثمارية الـ13 الموقعة تسعى إلى تعزيز سيادة المملكة الغذائية والصحية وتعويض الصادرات بالإنتاج المحلي.

في قطاع الصناعات الغذائية، ستمكن الاتفاقيات من إنجاز 10 مشاريع باستثمار تبلغ قيمته أزيد من 1,2 مليار درهم، ستخلق أزيد من 1500 منصب شغل مباشر و2400 غير مباشر.

وفي قطاع الصناعات الدوائية، تشمل الاتفاقيات المبرمة ثلاثة مشاريع بمبلغ 531,4 ملايين درهم، سينتج عنها توفير 280 منصب شغل مباشرا و300 غير مباشر.

وأضاف مزور، في تصريح للصحافة، أن "المغرب في طريقه اليوم لكسب رهان الإنعاش الصناعي من خلال الوتيرة المتواصلة للاستثمارات المحدثة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، والتي تتشكل في معظمها من رؤوس أموال مغربية."

وذكر الوزير أن "هذه الاستثمارات الجديدة التي تدعمها وتواكبها الوزارة تبرز مدى أهمية الدور الذي يضطلع به التصنيع المحلي كمحفز للتنمية الجهوية وسلاسل القيمة المستدامة والتصدير، من خلال منتجات متنوعة ذات قيمة مضافة عالية."

وتتوزع المشاريع الاستثمارية العشرة الخاصة بالصناعات الغذائية على جهات الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة والشرق وفاس-مكناس وطنجة-تطوان-الحسيمة، وتهم إنتاج عصير الحوامض والبسكويت والشوكولاتة والعجائن الغذائية والكسكس، وتحويل الفواكه والخضروات والصناعة الحليبية.

وتسعى الاستثمارات الخاصة بالصناعات الغذائية لتعويض الواردات بمنتجات محلية تستجيب لاحتياجات السوق الوطنية وتطوير الصادرات في هذا القطاع من خلال منتجات متنوعة ذات قيمة مضافة عالية، بدعم مقدم في إطار البرنامج التعاقدي لتنمية الصناعات الغذائية.

وتضم لائحة المشاريع الاستثمارية إحداث وحدة عصير الحوامض على مستوى القطب الفلاحي لبركان، ووحدة صناعية متخصصة في إنتاج الأجبان المعالجة والطرية، ووحدة صناعية لإنتاج الوجبات الخفيفة الحلوة، وإحداث خطوط إنتاج الحلويات والبسكويت.

كما تشمل الاستثمارات إحداث منصة صناعية لإنتاج منتوجات البسكويت والشوكولاطة والحلويات، ووحدة صناعية لإنتاج العجائن الغذائية والكسكس، وإحداث وحدة صناعية للبسكويت والخبز والحلويات الصناعية، وتحديث وزيادة إنتاج خطوط "مُرَكز الطماطم" و"المُرَبى"، وتفعيل وحدة إنتاج ياغورت الشرْب وتعزيز قدرات معالجة الحليب المعقم، وإحداث وحدة إنتاج جديدة لإنتاج الحليب المُبَستر وتوسعة ورشة إنتاج الياغورت.

على مستوى القطاع الدوائي، ستتم مواكبة المشاريع الاستثمارية في إطار عقد أداء المنظومة الصناعية الدوائية، وتهم تخصص تصنيع الأدوية الجَنيسة في جهة الدار البيضاء سطات، تتعلق بتصنيع وتعبئة الأدوية المعقمة القابلة للحقن في أكياس وإنتاج الأدوية الجنيسة الأولى الموجهة للسوق المحلية والتصدير وبتصنيع المركزات الخاصة بغسيل الكلى وتسويق المنتجات الدوائية.

وتسعى المشاريع الاستثمارية إلى تلبية الطلب المتنامي للسوق الوطنية على الأدوية، كما تتوخى أيضا رفع القدرة الوطنية على تصنيع الأدوية الجنيسة ذات القيمة المضافة العالية وتطوير بعض أشكال الأدوية الجالينوسية مثل المواد القابلة للحقن.

الحكومة تطلق البرنامج الوطني "فرصة" لتشجيع العمل المقاولاتي

وكالة المغرب العربي للأنباء - 2022/03/15

أطلقت الحكومة برنامج "فرصة"، وهو برنامج طموح ومبتكر يستهدف جميع الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 18 عاما، من حاملي الأفكار أو المشاريع المقاولاتية.

وذكر بلاغ لرئاسة الحكومة أنه تم إطلاق هذا البرنامج "أخذا بعين الاعتبار الصعوبات التي يواجهها الشباب في الوصول إلى مصادر التمويل والعراقيل التي تواجهها المقاولات الصغيرة جدا، وبالنظر إلى آثار أزمة كوفيد 19 على الاقتصاد الوطني"، مبرزا أن تشجيع العمل المقاولاتي و خلق فرص الشغل يعدان من بين أولويات البرنامج الحكومي.

و أوضح المصدر ذاته أن برنامج "فرصة"، الذي يأتي استجابة للتوجيهات الملكية السامية المتعلقة بتشجيع الاستثمار والتشغيل، خاصة بين الشباب، يضع التمكين للمواطنين في صميم عمله، حيث يوفر آليتين تجمعان بين المواكبة والتمويل، مشيرا إلى أن برنامج "فرصة" يلتقي مع مبادرات الدعم الأخرى للمبادرات الفردية، و يتكامل مع المنظومة المعمول بها.

و أضاف أن برنامج "فرصة"، الذي سيتم تخصيص غلاف مالي له يصل إلى 1.25 مليار درهم لعام 2022 ، يهدف إلى مواكبة 10000 من حاملي المشاريع في جميع قطاعات الاقتصاد، مع ضمان مبادئ المساواة الجهوية والمساواة بين الجنسين.

وتشمل آلية المواكبة تكوينا في التعلم الالكتروني لجميع المشاريع المنتقاة، بالإضافة إلى احتضان أكثر المشاريع الواعدة لمدة شهرين ونصف، من خلال حشد البنيات المحتضنة على مستوى الجهة.

وفي ما يتعلق بآلية تمويل المستفيدين، تتضمن هذه الآلية تقديم قرض شرف بحد أقصى يبلغ قدره 100.000 درهم، بما في ذلك منحة تصل إلى 10.000 درهم.

وتعتبر جميع قطاعات الأنشطة مؤهلة للتمويل، وتصل أقصى فترة دفع للقرض إلى 10 سنوات مع فترة تأجيل مدتها سنتان.

وسيتم اختيار حاملي المشاريع بعد طلب تقديم عروض المشاريع، حيث من المقرر إطلاق هذه العملية في أوائل شهر أبريل 2022. وعقب ذلك، سيقوم المرشحون بتقديم ملفات طلباتهم على المنصة الرقمية http://www.forsa.ma. وسيكونون قادرين على الاستفادة من المساعدة على مستوى مكاتب "فرصة" المفتوحة لهذا الغرض على مستوى كل جهات المملكة، كما سيتم توفير مركز للعلاقات مع الزبناء، سيعمل على مساعدة حاملي المشاريع طيلة مدة هذه العملية.

بالإضافة إلى ذلك، تم وضع نظام حكامة لقيادة ومواكبة تنفيذ البرنامج. ويتشكل من لجنة استراتيجية يرأسها رئيس الحكومة، و لجنة قيادة وطنية ولجان تتبع جهوية و إقليمية.

و أكد بلاغ رئاسة الحكومة أن التعميم الفعال لبرنامج "فرصة" يعتمد على تعبئة الشركاء على مستوى الجهات، لا سيما المراكز الجهوية للاستثمار، ومؤسسات التمويل الأصغر والمحتضنين المحليين.

وأشار إلى أنه تم تعيين الشركة المغربية للهندسة السياحية (SMIT) لقيادة البرنامج، لا سيما من خلال إحداث وحدة للتدبير والتتبع مخصصة لبرنامج "فرصة"، على أن يتم تعميمها في جميع أنحاء التراب الوطني.

الاتحاد الأوروبي : المغرب رائد إفريقي في التحول الأخضر

وكالة المغرب العربي للأنباء - 2022/03/14

أكد مساعد رئيس بعثة الاتحاد الأوربي بالمغرب، أليسيو كابيلاني، اليوم الاثنين بالرباط، على الأهمية القصوى التي يكتسيها الانتقال الطاقي ومكافحة التغيرات المناخية في سياق عالمي متغير باستمرار، مؤكدا أن المغرب يعد، في هذا الصدد، رائدا إفريقيا في مجال التحول الأخضر.

وقال كابيلاني، في كلمة خلال افتتاح أشغال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الطاقة، التي تنعقد تحت شعار "الانتقال الطاقي .. حصيلة مرحلة، وآفاق عام 2035"، "إن المغرب شريك رئيسي للاتحاد الأوروبي في العملية المرتبطة بهدفه المتعلق بالمناخ لسنة 2050، وذلك بفضل سياسته المناخية والطاقية الطموحة"، مسلطا الضوء على الشراكة التي تجمع الطرفين والتي تتضمن، بشكل مفصل، التدابير المشتركة في مجال المناخ.

ووفق المسؤول الأوروبي، فإنه بإمكان المغرب والاتحاد الأوروبي تحقيق الكثير من المكاسب سويا، من خلال تعزيز الأمن الطاقي، وفرص الأعمال التجارية المنتظمة وحماية أكثر نجاعة للمواطنين ضد تأثير التغير المناخي.

وأشار، في هذا الصدد، إلى أن الاتحاد الأوروبي يعول على المملكة لفرض نفسها كرائد في مجال التحول الأخضر في إفريقيا، من خلال عرض إمكانياتها الهائلة وتموقعها كشريك مسؤول بيئيا ومنافسا وحياديا للكربون.

وشدد كابيلاني على ضرورة بلورة استجابة قوية وجماعية ومتكيفة للتحديات الجيو-سياسية والمتعلقة بالطاقة والمناخ والبيئة بعد تقديم الاتحاد الأوروبي للاتفاقية الخضراء، والتي تهدف إلى أن تكون استراتيجية جديدة للنمو بالنسبة لأوروبا، وذلك للجمع بين الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

من جانبه، قدم مدير مكتب البنك الإفريقي للتنمية بالمغرب، أشرف ترسيم، منظورا شاملا للتحول الطاقي في إفريقيا.

وأبرز، في هذا الصدد، أنه "بالنسبة لإفريقيا، فإن إصلاح النظام الطاقي العالمي يشير إلى إمكانية الوصول إلى الكهرباء، التي لا تزال تشكل مشكلة رئيسية للقارة، وبالتالي تدفع بالانتقال الطاقي إلى أن يتم بطريقة عادلة ومنصفة".

وأكد على أهمية توفير إمكانية الحصول على الكهرباء لصالح الساكنة الإفريقية، بناء على الآفاق التي تم وضعها بحلول 2030، وهو طموح

كبير و مهم يتعين على جميع القطاعات (الخاصة والعامة) أن تستثمر خمس مرات أكثر لتحقيق الهدف المنشود.

بدوره، قال رئيس الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، عبد اللطيف برداش، إنه بالنسبة لبلد كالمغرب، فإن احتياجات الاستثمارات هائلة للانتقال بنجاح إلى نظام طاقي يعتمد، بشكل كبير، على الموارد المتجددة والطاقات النظيفة.

وشدد السيد برداش على أنه يتعين الحصول على دعم القطاع الخاص على المستويين الوطني والدولي، مؤكدا الحاجة إلى ضمان إطار واضح وشفاف يسهم في جذب المستثمرين.

واعتبر أن التخطيط للاستثمارات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التطور في الطلب في المستقبل، والذي سيتميز بالحاجة إلى إزالة الكربون عن العديد من القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة من قبيل النقل والصناعة.

ويشارك في هذا الحدث الكبير، الذي تنظمة فيدرالية الطاقة بدعم من وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، مجموعة من الشخصيات المغربية والأجنبية، وذلك لاستعراض الحصيلة المرحلية الآفاق المستقبلية لهذا القطاع ذي الطابع الاستراتيجي المهم.

كما سيتم خلال هذه التظاهرة، التي تحل عليها دولة الإمارات العربية المتحدة ضيف شرف، تسليط الضوء على آخر المستجدات على الصعيد الوطني والدولي، وتقديم مقترحات ملموسة كفيلة بالمساهمة في بلورة استراتيجية وطنية متجددة للطاقة أكثر طموحا وواقعية.

Guerre en Ukraine : les exportations d'agrumes du Maroc vers la Russie en péril

LEBRIEF.MA -02/03/2022

Le retrait d'un certain nombre de banques russes du système de paiement international Swift, inquiète les exportateurs marocains. Plusieurs commerçants et agriculteurs de la région de Souss-Massa risquent de ressentir davantage la pression de cette sortie, car certains d'entre eux traitent principalement avec des fournisseurs russes pour l'export de plusieurs produits agroalimentaires, dont les agrumes.

Suite à l'invasion russe en Ukraine, l'Union européenne et les États-Unis ont adopté une batterie de mesures punitives contre Moscou. Parmi ces sanctions, le retrait d'un certain nombre de banques russes du système de paiement international Swift, nécessaire pour la réalisation de transactions financières mondiales. Cette démarche risque d'affecter plusieurs pays, dont le Maroc. En effet, cette exclusion risque d'impacter l'économie du Royaume qui a exporté entre 2018 et 2020 environ 1,3 milliard de DH d'agrumes par an vers la Russie. En 2021, la valeur de ces exportations n'a été que de 443 millions de DH (MDH), affichant un important recul par rapport à 2020 (1.251 MMDH).

Dans son édition du 2 mars, Les Inspirations Éco estime que la contre-performance des expéditions n'est pas la seule préoccupation du Maroc. Le quotidien évoque aussi la complexité du recouvrement des créances relatives aux marchandises déjà expédiées, la Russie étant désormais quasiment isolée du système international et la campagne d'exportations ayant pris fin en décembre dernier.

La même source souligne que la Russie a absorbé la commercialisation de 30% des 540.000 tonnes d'agrumes produites par le Royaume ainsi 50% de ses 250.000 tonnes de clémentines. Après son écartement de Swift, Moscou aura ainsi beaucoup de mal à s'acquitter des factures de ses fournisseurs étrangers. Selon Kacem Bennani Smires, président de l'Association des exportateurs d'agrumes du Maroc (Citrus Export), «le gros souci demeure que plusieurs reliquats n'ont pas encore été réglés».

Par ailleurs, plusieurs commerçants et agriculteurs de la région de Souss-Massa risquent de ressentir davantage la pression de la sortie de la Russie de Swift, car certains d'entre eux traitent principalement avec des fournisseurs russes. La production locale de tomates et d'agrumes suit un système de quotas définis directement par des agences de transit en coordination avec des clients russes et des agriculteurs locaux. Si les agences en question n'arrivent plus à exporter les produits agroalimentaires de la région vers la Russie, les opérations de production et la valeur qu'elles apportent à l'économie locale risquent de disparaître aussi. Affaire à suivre.

Phosphates et dérivés: les exportations ont plus que doublé en janvier

Hespress -02/03/2022

Les ventes des phosphates et dérivés ont plus que doublé au titre du premier mois de 2022, s'établissant à 7,79 milliards de dirhams (MMDH), contre 3,48 MMDH à fin janvier 2021, selon l'Office des changes.

Cette évolution fait suite à l'augmentation des ventes des engrais naturels et chimiques (+3,12 MMDH), due à l'effet prix qui a plus que doublé (7.163 DH/T à fin janvier 2022 contre seulement 2.882 DH/T à fin janvier 2021), explique l'Office dans ses indicateurs mensuels des échanges extérieurs du mois de janvier.

De leur côté, les quantités exportées ont enregistré une légère augmentation de 2,6%, fait observer la même source.

En parallèle, les exportations du secteur agriculture et agroalimentaire ont progressé de 8,4% pour s'établir à 7,65 MMDH à fin janvier 2022, grâce à la hausse des ventes de l'industrie alimentaire (+36,2%), précise l'Office, notant que les ventes de l'agriculture, sylviculture et chasse ont accusé une légère baisse de 5,3%.

De leur côté, les exportations du textile et cuir ont augmenté de 20% au titre du premier mois de l'année 2022. Cette évolution est attribuable à la hausse des ventes des principaux segments de ce secteur, en l'occurrence, des vêtements confectionnés (+18,3%), des articles de bonneterie (+18,4%) et des chaussures (+21,7%).

Les exportations de ce secteur dépassent, en moyenne, celles réalisées durant la période 2018-2021.

De leur côté, les ventes du secteur de l'automobile ont reculé de 11,5% à 6,98 MMDH à fin janvier 2022, contre 7,89 MMDH une année auparavant. Le nombre de voitures de tourisme exportées à fin janvier 2022 affiche une quasi-stabilité avec 22.112 voitures exportées, contre 22.144 à fin janvier 2021.

Ramadan. Le stock et les quantités des denrées alimentaires suffisants [Gouvernement]

CHALLENGE-04/03/2022

A l'approche du mois sacré de Ramadan, le gouvernement rassure les Marocains. L'Exécutif assure ainsi que le stock et les quantités des denrées alimentaires et autres produits de base sont suffisants pour répondre à la demande pendant le Ramadan et les mois suivants.

Le ministère de l'Intérieur a récemment fait le point sur le suivi de l'état de l'approvisionnement des marchés et des prix, ainsi que des mesures et procédures d'approvisionnement en produits de base à l'approche du mois de Ramadan 1443, lors d'une réunion présidée par Abdelouafi Laftit.

On apprend que cette rencontre a permis de confirmer que le stock et les quantités prévues en denrées alimentaires et en produits de base à fournir et à distribuer sont suffisants pour répondre à la demande pour le Ramadan et les mois prochains pour toutes les denrées et produits de base, particulièrement ceux qui connaissent une grande affluence avant et au cours du mois sacré.

Le ministère souligne que l'ensemble des opérateurs concernés, producteurs, importateurs, distributeurs et commerçants, ont œuvré de manière proactive, avec le soutien, l'accompagnement et le suivi des autorités publiques, à programmer et à gérer les opérations nécessaires de production, d'importation, de stockage et de distribution.

S'agissant des prix, si les cours de certains produits de base ont connu au cours des derniers mois et semaines une augmentation sensible par rapport à l'année précédente en raison des fluctuations des marchés mondiaux, les prix des autres produits de base sont restés généralement à leurs niveaux habituels, avec certaines variations relatives à l'offre et à la demande, ainsi qu'à des facteurs conjoncturels, mais sans enregistrer d'augmentation pour les produits réglementés.

Dans ce cadre, le ministre de l'Intérieur, les ministres et les responsables des institutions publiques ayant pris part à la réunion, ont souligné la mobilisation des différents services concernés et insisté sur la poursuite de la coordination dans le cadre des commissions centrales, provinciales et territoriales pour le suivi de l'état du marché national et de l'évolution des prix, le suivi des mesures préconisées, et la prise de dispositions supplémentaires nécessaires pour assurer l'approvisionnement régulier des marchés, l'intensification et l'orientation des opérations de contrôle à travers tout le territoire national, en vue d'assurer le passage du mois de Ramadan dans les meilleurs conditions.

On apprend qu'à ce propos que le ministre de l'Intérieur a donné ses instructions aux walis et gouverneurs pour mobiliser et coordonner les efforts de toutes les autorités, administrations et instances concernées, et des services de contrôle spécialisés au plan local, et faire preuve de la vigilance requise pour détecter tout dysfonctionnement potentiel dans l'approvisionnement et les circuits de distribution et à y faire face avec l'efficience et la célérité requises, veiller à imposer le respect des dispositions juridiques relatives aux prix, à la concurrence et à la protection du consommateur, et à appliquer les mesures coercitives en vigueur à l'encontre de tous les contrevenants impliqués dans des actes portant atteinte aux règles de la concurrence loyale, aux droits des consommateurs, où à la santé et la sécurité générale des citoyens.

Outre l'activation des mesures juridiques et réglementaires nécessaires en matière de contrôle et de régulation des marchés, l'accent a été mis sur le renforcement de la communication et de la coordination avec les opérateurs économiques, producteurs, importateurs, distributeurs et commerçants, ainsi qu'avec les organisations professionnelles et les associations qui les représentent en vue de les encourager à assumer pleinement la responsabilité qui leur est assignée en vue de répondre aux besoins du marché et de fournir un stock suffisant, tout en oeuvrant pour la distribution de l'ensemble des produits de base d'une manière régulière sur toutes les régions du Royaume, outre la sensibilisation de tous les acteurs professionnels à la nécessité de respecter les lois en vigueur dans le domaine des prix, des transactions commerciales et de la protection du consommateur.

Dans le même contexte, le ministre de l'Intérieur a souligné la nécessité de renforcer la communication au niveau national et territorial, en vue de sensibiliser aux efforts déployés en matière d'approvisionnement, de suivi de l'état des marchés et des prix, de renforcement des opérations de contrôle, outre une communication efficace auprès des consommateurs et des professionnels, par les différents moyens disponibles, en impliquant tous les services, les organismes concernés, les associations de protection des consommateurs et les médias pour sensibiliser les consommateurs et les inviter à adopter un comportement de consommation responsable et sain et les inciter à éviter l'achat et la consommation de produits d'origine inconnue ou de qualité et de sécurité douteuses.

En conclusion, le ministre de l'Intérieur a donné ses instructions aux autorités provinciales pour intensifier l'action des cellules de permanence et d'activer les numéros d'appel au niveau des provinces et préfectures et des différents services concernés, pour permettre aux consommateurs, aux commerçants et aux différents acteurs concernés de soumettre leurs plaintes et signaler les cas de fraude, de manque d'approvisionnement ou de pratiques commerciales illégales ou de comportements suspects, et de veiller au traitement efficace des plaintes déposées par les citoyens et d'interagir positivement avec les observations qu'ils soumettent, en coordination avec les différents services concernés.

Les ventes de voitures neuves en baisse de -4,35%

MAROCHEBDO-07/03/2022

Les statistiques des ventes globales relatives aux véhicules neufs pour le mois de février 2022 attestent d'une baisse de -4,35% comparativement à la même période en 2021 selon les derniers chiffres de l'Association des Importateurs de Véhicules Au Maroc (AIVAM).

De manière globale, le marché automobile à fin février dernier totalise 25 936 unités, en baisse de -5.5 % comparativement à fin février 2021 où il s'est écoulé 27.446 unités. Dans le détail, le véhicule particulier a enregistré une baisse de -3,54 % avec 12.098 unités vendues par rapport au mois de février 2021, période durant laquelle se sont écoulées 12.542 unités. En ce qui concerne les véhicules utilitaires légers, le segment a, lui aussi, enregistré une baisse de -10,83 % avec 1.399 unités vendues en février 2022, contre 1.569 unités vendues en février 2021.

Pour ce qui est du cumul des ventes depuis le début de l'année dans le segment VP, Dacia est largement en tête avec 6.000 véhicules vendus, mais enregistre une régression de 15,27%. Renault a immatriculé 3.410 véhicules, soit une hausse de 9,33%. Hyundai grimpe sur la troisième marche du podium avec 2.596 véhicules vendus, soit une progression de 25,53% à fin février.

Pour ce qui est du segment premium, Audi a vendu 700 véhicules, soit une progression de 27,97%. Mercedes a écoulé 495 unités, soit une hausse de 12,50%. BMW totalise 318 ventes, mais accuse un recul de -24,82%.

S'agissant du segment des utilitaires légers, Renault monte sur la plus haute marche du podium avec 587 unités cédées, soit une croissance de 90,58%. C'est DFSK qui s'octroie la deuxième place avec 415 immatriculations, soit un recul de -41,05%. Ford occupe la troisième place du segment avec 393 unités vendues, soit une baisse de -3,20%.

Toujours est-il que le marché automobile local reste, comme bon nombre de marchés de la planète, assujetti à la crise des semi-conducteurs qui perturbe de façon notable les approvisionnements des concessionnaires et qui pourrait monter en intensité compte tenu du contexte international ambiant.

Les femmes représentent 16,2% des dirigeants d'entreprises (OMTPME)

LEMATIN.MA-08/03/2022

Les femmes représentent 16,2% des dirigeants d'entreprises au Maroc, selon l'Observatoire Marocain de la très petite, petite et moyenne entreprise (OMTPME).

"16,2% des dirigeants des entreprises (Personnes Physiques actives, Personnes Morales actives et auto-entrepreneurs) au Maroc sont des femmes", a indiqué l'Observatoire dans un communiqué qui rapporte les premiers résultats de son étude sur les femmes entrepreneuses et dirigeantes d'entreprises au Maroc.

Dans le détail, 14,6% des entreprises personnes morales actives sont dirigées par des femmes, 16,3% des entreprises personnes physiques actives appartiennent à des femmes et 25,5% des auto-entrepreneurs actifs sont des femmes, fait savoir l'OMTPME.

L'étude a été réalisée sur la base de données exhaustives, ce qui en fait une première au Maroc, précise le communiqué, expliquant que la base de données utilisée regroupe 567.041 entreprises personnes morales et personnes physiques actives, en plus de 49.160 auto-entrepreneurs actifs.

Afin de dépasser l'obstacle de non-disponibilité des données sur le genre dans les bases de données des administrations et organismes publics marocains, l'Observatoire s'est basé sur les prénoms des dirigeants et entrepreneurs renseignés dans les bases de données reçues des partenaires (Office Marocain de la Propriété Industrielle et Commerciale et Direction Générale des Impôts).

L'Observatoire a ainsi développé et appliqué des algorithmes pour la prédiction du genre à partir d'un dictionnaire de prénoms d'origine arabe, tout en procédant au traitement manuel des prénoms non identifiés par l'algorithme, poursuit le communiqué.

L'étude complète de l'Observatoire sur l'entrepreneuriat féminin et les femmes dirigeantes au Maroc sera publiée prochainement, avec davantage d'indicateurs notamment la répartition des femmes chefs d'entreprises par secteur d'activités, par taille d'entreprise, par forme juridique et région, ainsi que la part de l'emploi dans les entreprises dirigées par des femmes.

Et de rappeler que selon la Banque Mondiale, la part des femmes dirigeantes et entrepreneuses au Maroc est de 16,1% en 2019, un taux inférieur à la moyenne mondiale (43,2% en 2019) et à la moyenne de l'Afrique subsaharienne (56%), notant toutefois que ces chiffres sont basés sur des enquêtes conduites sur un échantillon limité et intègrent probablement le secteur informel, alors que l'étude de l'Observatoire a été conduite sur une base de données quasi-exhaustive.

Mezzour : L'amélioration du climat des affaires nécessite de soutenir l'investissement

La Nouvelle Tribune-09/03/2022

L'amélioration des différentes composantes du climat des affaires nécessite de soutenir l'investissement et de renforcer la compétitivité des entreprises à même d'accompagner les transformations économiques et financières, a affirmé, mardi à Dakhla, le ministre de l'Industrie et du commerce, Ryad

Intervenant à l'ouverture du Congrès international de l'investissement et des enjeux du développement, qui s'est tenu à Dakhla jusqu'au 10 mars 2022 sous le thème « Une vision internationale et un leadership marocain », M. Mezzour a indiqué que le Royaume a mené plusieurs réformes profondes dans le domaine de la justice et a mis en place une série de mesures en vue d'une réhabilitation structurelle du tissu économique, de promouvoir l'investissement et d'améliorer la compétitivité de l'économie nationale et du climat des affaires.

Dans ce sens, le Maroc a déployé des efforts colossaux pour assurer un climat favorable à l'investissement étranger et ce, via les réformes institutionnelles, réglementaires et économiques, a-t-il poursuivi.

Et de noter que le Royaume dispose désormais d'un réseau fort de conventions relatives à la promotion et la protection de l'investissement, en plus d'accords de libre-échange conclus avec les partenaires, lesquels accords ont fait du Maroc le 2ème pays africain et arabe dans le cadre des conventions signées.

M. Mezzour a également fait remarquer que le gouvernement a contribué à l'exécution d'un nombre de grandes réformes pour améliorer le climat des affaires, faciliter la vie aux entreprises et soutenir l'investissement, relevant que les efforts consentis ont permis d'aboutir à des résultats réels et concrets au profit des entreprises marocaines et de l'économie nationale, en particulier dans le domaine de l'investissement, des investissements directs étrangers (IDE) et de la création des entreprises.

Ces réformes ont aussi permis de renforcer la résilience du Royaume face aux répercussions de la crise sanitaire liée à la pandémie du nouveau coronavirus (covid-19), a-t-il ajouté.

A cet effet, le ministre a souligné que la dynamique économique que connaît le Maroc est liée à la volonté royale de promouvoir le développement humain, de lutter contre la pauvreté et l'exclusion, notamment à travers des politiques industrielles et sociales, des programmes de l'Initiative nationale pour le développement humain (INDH), du modèle de développement des provinces du Sud, des programmes de développement des zones rurales et montagneuses, ainsi que du nouveau modèle de développement (NMD).

CRISE UKRAINIENNE: LE GOUVERNEMENT ANNONCE DES MESURES DE SOUTIEN EN FAVEUR DES ENTREPRISES

Le360-10/03/2022

Lors d'une réunion de travail présidée le jeudi 10 mars 2022, par Nasser Bourita et Nadia Fettah Alaoui, en présence des présidents de la CGEM et du GPBM, il a été décidé de relever les plafonds de garantie au titre de l'offre classique «Tamwilcom» et de rééchelonner les crédits «Oxygène et Relance» pour une durée pouvant atteindre 3 ans.

Nasser Bourita, ministre des Affaires étrangères, de la Coopération africaine et des Marocains résidant à l'étranger, et Nadia Fettah Alaoui, ministre de l'Economie et des Finances, ont présidé, le jeudi 10 mars 2022, une réunion de travail avec les présidents de la Confédération générale des entreprises du Maroc, et du Groupement professionnel des banques du Maroc, à l'effet de prendre connaissance de la situation économique et financière nationale et d'examiner les impacts potentiels de la crise ukrainienne sur l'économie marocaine.

La réunion a également eu pour objectif de proposer des solutions aux opérateurs économiques pour faire face à la conjoncture actuelle, souligne un communiqué conjoint des ministères des Finances et des Affaires étrangères. Ont également pris part à cette réunion, Bank Al Maghrib, Tamwilcom et l'Office des changes.

Les participants ont pu prendre connaissance des derniers indicateurs conjoncturels, indique la même source, soulignant que l'activité économique au Maroc en 2021 a connu un rebond du fait du redressement de plusieurs secteurs et branches de l'économie nationale. Ceci a permis de rattraper l'écart de production enregistré en 2020 et ce, à la faveur des mesures prises dans le cadre du plan de relance et des progrès notables enregistrés en matière de vaccination.

En revanche, l'économie nationale est appelée à relever en 2022 des défis en lien avec l'envolée à l'international des prix des matières premières et énergétiques, accentuée par la crise ukrainienne.

Dans ce contexte, les ministres ont tenu à assurer les opérateurs économiques du soutien et de l'accompagnement du gouvernement pour faire face aux difficultés pouvant découler de cette situation.

Ainsi et eu égard aux résultats favorables réalisés dans le cadre de la mise en œuvre des programmes d'appui au financement des entreprises, notamment les dispositifs Covid-19, et afin de renforcer l'appui au financement du cycle d'exploitation et la relance de l'investissement des entreprises, il a été décidé de prendre les mesures suivantes: relever les plafonds de garantie au titre de l'offre classique «Tamwilcom» afin d'augmenter le potentiel d'offre de crédits de trésorerie, et rééchelonner les crédits «Oxygène et Relance» pour une durée pouvant atteindre 3 ans.

D'autres mesures seront prises en fonction de l'évolution de la situation, indique le communiqué. A cet effet, il a été convenu de maintenir ce cadre de concertation qui bénéficiera de l'appui du ministère des Affaires étrangères.

Cherté de la vie : les ménages mis à rude épreuve

LEBRIEF.MA-21/03/2022

Le sujet fait la une des journaux et sites d'information en ligne. La flambée des prix des produits alimentaires et des carburants pèse lourdement sur le pouvoir d'achat des Marocains qui s'inquiètent de cette tendance inflationniste à quelques jours du mois béni de ramadan. Quelles solutions pour juguler les prix des produits de base ?

L'Indice des prix à la consommation (IPC) a enregistré une hausse de 3,1% au cours du mois de janvier 2022, comparé au même mois de l'année précédente. Ce sont les dernières statistiques fournies par le Haut-Commissariat au plan (HCP) concernant le coût de la vie au Maroc. Mais la réalité est que l'inflation est bien plus importante. Les ménages marocains n'arrivent plus à joindre les deux bouts. La flambée des prix de l'alimentation et des carburants a été exacerbée par la guerre en Ukraine.

Pression sur le budget des ménages

De nombreux foyers sont en difficultés à cause de ce renchérissement des produits de base. Le lundi 21 Mars 2022, les prix des fruits et légumes sont toujours élevés dans la région Casablanca-Settat. Il faut débourser 8 DH pour un kilogramme d'oignons et entre 11 et 12 DH pour un kilo de tomates.

Quant aux carburants, leurs prix à la pompe ont atteint des plus niveaux historiques. Ainsi, le prix du gasoil a dépassé 12 DH le litre tandis que l'essence coûte désormais plus de 14 DH/litre. Cette hausse des prix des carburants se répercute sur le coût du transport de toutes sortes de marchandises. En réponse aux revendications des transporteurs, le gouvernement a décidé d'accorder une subvention directe aux transporteurs professionnels, pour atténuer les effets et limiter l'impact sur les tarifs du transport et les prix des marchandises.

Mais ce n'est pas tout, des augmentations sont observées sur plusieurs produits alimentaires à cause de l'effet combiné sécheresse-conjoncture internationale. Les prix des légumineuses se sont envolés avec des hausses variant entre 10% et 20%. S'agissant des huiles végétales de table, le marché national des huiles alimentaires étant approvisionné en quasi-totalité par les importations de l'huile brute est impacté directement par la hausse des prix à l'international. Il faut compter 5 à 7 DH de plus pour un litre d'huile végétale.

Comment limiter la casse pendant Ramadan ?

Conscient de la conjoncture difficile, le gouvernement a limité les exportations de tomates pour approvisionner convenablement le marché local et faire ainsi baisser les prix de ce produit phare très consommé pendant le mois de Ramadan. La semaine dernière, le Chef de gouvernement, Aziz Akhannouch, a présidé une réunion au sujet de la disponibilité et de l'approvisionnement en produits alimentaires à l'approche du mois de Ramadan. L'exécutif s'engage à assurer un suivi très rapproché de la situation d'approvisionnement des marchés en produits alimentaires ainsi que des contrôles accrus de la commercialisation et du contrôle de leur qualité et pister et sanctionner tout comportement illicite ou opportuniste. Ainsi, le ministère de l'Agriculture, de la Pêche maritime, du Développement rural et des Eaux et Forêts avec le concours des départements concernés, s'assure du bon approvisionnement des marchés en produits alimentaires de forte consommation, notamment, les farines, les tomates, les dattes, les légumineuses sèches, les amandes, les oranges, l'huile, le lait, le beurre, le miel, la viande, les œufs, etc. Le ministère souligne toutefois que la vigilance reste maintenue pour certains produits, qui feront l'objet de contrôles, en termes de prix, par les autorités compétentes, en raison notamment de la persistance du déficit pluviométrique jusqu'à fin février, mais aussi en raison de la perturbation du marché international. Toutefois, le communiqué du gouvernement s'inscrit en porte-à-faux avec la réalité sur le marché puisqu'il parle de niveaux de prix comparables à ceux de l'année dernière.

Beaucoup suggèrent que le gouvernement baisse les taxes pour aider ceux qui ont du mal à subvenir à leurs besoins vitaux. Le Maroc est désormais pris à la gorge par la hausse des prix des céréales et du pétrole due à la guerre en Ukraine, entre autres...

Des hommes d'affaires américains en networking au Maroc

LE MATIN-03/03/ 2022

Les opérateurs économiques marocains et américains ne cachent pas leur satisfaction du bilan de l'accord de libre-échange signé, il y a plus de 15 ans. Lors d'une réception de networking organisée en l'honneur d'hommes d'affaires américains venus examiner les moyens de coopération et de partenariat avec les chefs d'entreprises marocains, la volonté a été clairement affichée d'exploiter les opportunités d'affaires qu'offre le Maroc.

Dans une conjoncture marquée par le renforcement des relations commerciales entre les États-Unis et le Maroc, grâce notamment aux effets bénéfiques de l'accord de libre-échange (ALE), une délégation d'entrepreneurs américains a mené une mission de prospection de nature économique et commerciale au Maroc. Il faut dire que les échanges commerciaux se sont considérablement développés au cours des dernières décennies. En effet, en 2021, les deux parties ont célébré le 15e anniversaire de l'entrée en vigueur de l'ALE entre les États-Unis et le Maroc. Ce qui a permis de quintupler les échanges commerciaux entre les deux partenaires avec, actuellement, quelque 120 entreprises américaines opérant sur le marché marocain. Il est à souligner que la démarche de cette mission économique des opérateurs américains entre dans le cadre de l'événement Trade Winds Middle East and Africa. Une manifestation qui consiste en une opération commerciale dirigée par le gouvernement américain à travers l'organisation de missions d'affaires vers plusieurs pays de la région MENA au profit de centaines d'entreprises américaines. Cette opération vise à créer des liens commerciaux et d'aider les entreprises participantes à atteindre une croissance et un positionnement sur certains marchés particuliers qui les intéressent. Ainsi, la délégation des hommes d'affaires américains en visite au Maroc depuis mercredi 02 Mars est composée d'une douzaine d'entreprises.

Les secteurs d'activité dans lesquels ils sont actifs vont de la sécurité et la défense jusqu'aux technologies de l'énergie en passant par l'agroalimentaire, les nouvelles technologies de l'information ainsi que les cabinets d'avocat ou les services en marketing... Selon le chargé d'affaires à l'ambassade des États-Unis au Maroc, David Greene, les opportunités économiques qu'offre le Maroc suscitent l'intérêt des hommes d'affaires américains, comme il l'a expliqué à Casablanca lors d'une réception à l'issue d'une rencontre B2B entre les membres de la mission commerciale et des entrepreneurs marocains. En effet, le service commercial du consulat général des États-Unis à Casablanca a organisé des rencontres B2B multisectorielles entre la délégation composée de douze sociétés américaines et plusieurs opérateurs économiques du côté marocain. À cette occasion, le responsable diplomatique a mis l'accent sur le potentiel économique dont dispose le Maroc pour consolider les relations économiques bilatérales et promouvoir la croissance entre les deux pays.

La visite de la délégation américaine donne une nouvelle dynamique aux efforts consentis en faveur du renforcement des liens commerciaux entre le Maroc et les États-Unis, a-t-il déclaré, tout en relevant que la réouverture des frontières et l'atténuation de la crise sanitaire marquent une conjoncture favorable à la relance économique. «Nous avons discuté avec les participants de la manière dont l'ALE a contribué à accroître les opportunités commerciales entre les États-Unis et le Maroc et participe à développer le commerce et à créer des milliers d'emplois au profit de nos deux pays. Le contexte mondial actuel nous impose d'agir ensemble pour promouvoir la paix et la sécurité et bâtir des liens productifs pacifiques, à l'image du modèle que les États-Unis et le Maroc ont construit au travers de leur histoire commune», a-t-il déclaré..

MAROC-MAURITANIE: VOICI LES DÉTAILS DES TREIZE CONVENTIONS ET MÉMORANDUMS D'ENTENTE SIGNÉS CE VENDREDI

Le360 (avec MAP)-11/03/ 2022

Le Maroc et la Mauritanie ont signé treize conventions et mémorandums d'entente dans le cadre de la huitième session de la haute commission mixte maroco-mauritanienne, co-présidée vendredi 11 mars 2022, à Rabat par le chef du gouvernement, Aziz Akhannouch, et le Premier ministre mauritanien, Mohamed Ould Bilal Messoud.

La huitième session de la haute commission mixte maroco-mauritanienne, qui s'est tenue le 11 Mars 2022, à Rabat, a été marquée par la signature de conventions de coopération dans plusieurs domaines, dont l'agriculture, la pêche maritime, le développement durable, le tourisme, l'industrie, ou encore la santé. Les voici.

- Un accord de coopération dans le domaine agricole: il vise à donner une nouvel élan à la coopération bilatérale en matière de développement des filières agricoles, de recherche et d'innovation, ainsi qu'à l'échange d'informations dans ce domaine, au soutien à l'investissement et aux partenariats publics et privés pour le développement de projets agricoles, agro-industriels et des services agricoles.

- Une convention de coopération dans le domaine de la production et de la santé animales: elle reflète l'ambition des deux pays à développer et élargir les échanges commerciaux des animaux et de la production animale et renforcer leur relation dans ce domaine. Elle a également pour objectif le développement de la richesse animale en termes de santé, de production et de commercialisation du lait, de production, d'industrialisation et de commercialisation des viandes rouges ainsi que l'élevage de volailles et l'échange d'informations et d'expertise.

- Une convention relative à la pêche maritime et l'aquaculture: elle vise à instaurer les bases et dispositions régissant la coopération entre les deux parties dans ce domaine, ainsi que la formation maritime, la recherche scientifique, l'industrie de valorisation, de transformation et de commercialisation des produits de pêche et la lutte contre la pêche illégale.

- Un mémorandum d'entente dans le domaine de la protection de l'environnement et du développement durable: il ambitionne de développer la coopération bilatérale dans le domaine de l'environnement sur la base de l'égalité en matière de droits et d'avantages mutuels dans le cadre des prérogatives et lois de chaque pays. Cette coopération concerne le changement climatique, la mise en œuvre des contributions déterminées au niveau national (NDC) conformément à la Convention-cadre des Nations Unies sur les changements climatiques, la protection de la biodiversité, la gestion des ressources naturelles, la protection de l'environnement marin et du littoral, la lutte contre la pollution industrielle, la gestion et la valorisation des déchets.

- Un accord de coopération dans le secteur du tourisme qui a pour but d'encourager la coopération entre les deux parties dans le domaine de l'aménagement, de l'investissement et de la formation, l'échange d'expériences entre les deux parties à travers la promotion de la participation aux foires, festivals et évènements touristiques organisés dans les deux pays et l'incitation des investisseurs à échanger des visites.

Ledit accord vise également à encourager les investisseurs marocains à entreprendre des projets touristiques en Mauritanie, à partager l'expérience marocaine avec la partie mauritanienne en matière d'ingénierie de la formation, en la dotant des outils pédagogiques nécessaires à la formation hôtelière et touristique, et à accompagner la partie mauritanienne à travers le partage de l'expertise, des documents et des informations nécessaires à la bonne gestion des centres et écoles de formation professionnelle dans le domaine de l'hôtellerie et du tourisme.

- Un mémorandum d'entente en matière de standardisation et d'amélioration de la qualité dans le domaine industriel: il a pour objectif de mettre en place un cadre d'échange scientifique et technique en matière de standardisation, de qualité, de certification, d'évaluation de la conformité et de la formation. Conformément à cet accord, les deux parties s'engagent à échanger les visites et les projets d'intérêt commun, y compris les visites d'experts et de techniciens, à coopérer dans le domaine de la formation et à participer à des conférences, ateliers, expositions et réunions liés au sujet de ce mémorandum.
- Un programme exécutif dans le domaine industriel qui vise à mettre l'expérience marocaine dans le domaine industriel et des activités connexes à la disposition de la Mauritanie. En vertu de ce programme, les deux parties procéderont notamment à l'organisation de rencontres et de visites de terrain et de travail afin d'accompagner les PME, et partant améliorer leur productivité et leur compétitivité, ainsi que l'organisation de rencontres entre industriels et hommes d'affaires marocains et mauritaniens dans les secteurs d'intérêt commun dans le but de développer des programmes de mise à niveau et de restructuration des entreprises industrielles.
- Une convention de coopération en matière de prise en charge médicale des patients mauritaniens dans les hôpitaux publics marocains: elle met en place un cadre général pour assurer la prise en charge de certains patients mauritaniens qui déposent des dossiers des charges financières liées aux soins de santé dans toutes les spécialités disponibles au Centre hospitalier universitaire Ibn Sina à Rabat et au Centre hospitalier universitaire Ibn Rochd à Casablanca.
- Une convention-cadre de coopération dans le domaine de la formation professionnelle entre l'Office de la formation professionnelle et de la promotion du travail (OFPPT) et le ministère mauritanien de l'Education nationale et de la Réforme du système éducatif: elle vise à mettre en place un cadre de coopération entre les deux parties à travers l'accompagnement par l'OFPPT de la partie mauritanienne dans la mise en œuvre de son plan de développement des ressources humaines, pour la mise en place d'un système dédié à l'organisation des établissements de la formation professionnelle et l'élaboration d'un plan d'action en vue d'améliorer les établissements actifs dans ce domaine, outre l'organisation de sessions de formation en matière de création de PME au profit des établissements mauritaniens.
- Un plan d'action exécutif entre le ministère de l'Aménagement du territoire, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de la Politique de la ville du Maroc et le ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de l'Aménagement du territoire de la Mauritanie: il vient fixer le cadre de la coopération entre les deux parties dans les domaines de l'habitat, la politique de la ville, l'urbanisme et la planification territoriale en vue de développer et mettre en œuvre des programmes conjoints relevant de leurs champs de compétences et conformément à leurs lois nationales, à travers l'échange d'expériences et de bonnes pratiques, le développement des capacités et l'échange d'expertises dans les domaines d'intérêt commun.
- Un mémorandum d'entente dans le domaine de la coopération sécuritaire entre la Direction générale de la sûreté nationale (DGSN) et la direction générale de la sûreté nationale en Mauritanie: il vise à développer les relations de coopération sécuritaire entre les deux pays, notamment en matière de prévention et de lutte efficiente contre la criminalité, particulièrement en ce qui concerne le crime organisé, les grands gangs criminels, le terrorisme, les crimes liés à la drogue et à ses dérivés, le trafic illégal d'armes, ainsi que l'aide à l'entrée, au transit et au séjour irrégulier.
- Un mémorandum d'entente entre la Caisse de dépôt et de gestion (CDG) et la Caisse des dépôts et de développement en Mauritanie: il a pour objectif d'instaurer des relations multidimensionnelles dans les domaines liés au développement durable, à la transition énergétique et écologique, à la gestion des risques, aux systèmes d'information et à la transition numérique.
- Un accord de coopération entre la Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM) et l'Union nationale du patronat mauritanien sur le renforcement des opportunités d'investissement et d'affaires entre le Maroc et la Mauritanie: il vise à renforcer les relations directes entre les hommes d'affaires marocains et mauritaniens, à les inciter à intensifier leurs activités au service de l'économie des deux pays, à organiser des activités de promotion au service de leurs produits et à surmonter les obstacles pouvant nuire à la mise en œuvre des projets d'investissements et des échanges commerciaux entre les deux pays, et à échanger les expériences dans le domaine

Rabat-Dakar : signature d'un accord pour simuler l'efficacité énergétique du Sénéga

LEBRIEF.MA-17/03/ 2022

Une convention de partenariat a été paraphée le 16 Mars par l'Agence marocaine pour l'efficacité énergétique (AMEE), l'Agence nationale sénégalaise pour les énergies renouvelables (ANER) et l'Agence andalouse de la coopération internationale pour le développement (AACID). Cet accord s'inscrit dans le cadre d'une collaboration tripartite et vise à promouvoir l'efficience énergétique et des énergies alternatives au Sénégal.

Cette signature est une continuité du mémorandum d'entente acté par Rabat et Dakar concernant le lancement d'un protocole administratif conjoint sous le nom de "Promotion de l'utilisation des énergies alternatives dans le Nord du Maroc". Dans le cadre de cet accord, l'AMEE s'engage à offrir une formation sur l'efficacité énergétique aux responsables sénégalais. Et des équipes de l'ANER pourront également se rendre au Maroc pour améliorer leur expertise dans ce domaine.

De plus, l'Agence sénégalaise s'est engagée à offrir à l'AMEE les données nécessaires pour entreprendre des études techniques, tandis que l'AACID a indiqué qu'elle coordonnera les efforts entre les deux parties et assurera le financement de la procédure.

Il faut préciser que le directeur de l'AMEE, Saïd Mouline, et son homologue sénégalais, Djabi Niday, ont signé l'accord en présence de l'Agence andalouse pour le développement et la collaboration internationale. La coopération Sud-Sud et la coopération Nord-Sud-Sud sont des vecteurs essentiels pour soutenir les projets de l'agence sénégalaise en matière d'efficacité énergétique, a précisé Mouline. Il a expliqué que le développement de l'efficacité énergétique au Sénégal dépend de la sensibilisation à l'importance de l'adoption des énergies renouvelables dans les secteurs public et privé, ainsi que du soutien à l'échange d'expertise entre les trois agences. Et de conclure qu'aujourd'hui, *«l'économie verte attire de nouveaux marchés et génère des emplois durables ».*

Investissement: Jazouli promeut l'offre Maroc au Royaume-Uni

L'Economiste-21/03/ 2022

Le Maroc entend renforcer son attractivité pour les investissements en provenance du Royaume-Uni. Le 21 Mars 2022, le ministre délégué auprès du Chef du Gouvernement, chargé de l'Investissement, de la Convergence et de l'évaluation des politiques publiques, Mohcine Jazouli, donne, à Londres, le coup d'envoi du Roadshow organisé par l'Agence marocaine de développement des investissements et des exportations (AMDIE) avec l'appui de l'ambassade du Maroc au Royaume-Uni. Ce roadshow permettra de promouvoir le Maroc en tant que destination privilégiée d'investissement et intervient dans le cadre des orientations du Roi qui fait de l'investissement un des axes majeurs de la relance socio-économique du Royaume. Ce sera aussi l'occasion de lancer la marque "Morocco Now" qui vise à faire rayonner le Royaume et de présenter l'offre Maroc dans le but d'y accélérer les investissements.

Outre les rencontres B to B avec d'importants dirigeants d'entreprises et investisseurs potentiels, ce déplacement sera aussi l'opportunité d'échanger avec des institutionnels et des hauts responsables britanniques pour renforcer la coopération en matière d'investissement entre les deux pays, suite à l'Accord d'association signé par les deux pays en 2019.

Foires et Rencontres

05

FOIRES ET SALON EN EUROPE

Avril 2022

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
DETROP *Salon international des machines et équipements pour l'industrie agro-alimentaire*	annuel	**Thessalonique (Grèce)** Thessaloniki International Exhibition Centre	02/04/2022 *3 jours*
EUROCUCINA *Salon international du meuble de cuisine*	ts les deux ans	**Milan (Italie)** Fiera Milano, Rho	05/04/2022 *6 jours*
ARCHITECTURE BUILDING WEEK *Salon professionnel international de la construction économe en énergie, écologique et fonctionnelle*	annuel	**Sofia (Bulgarie)** Inter Expo Center	06/04/2022 *4 jours*
SALON DE L'AUTOMOBILE DE LYON *Salon de l'automobile de Lyon. Pendant 5 jours, retrouvez les plus grandes marques automobiles sur près de 30 000 m² et profitez des nombreuses animations pour vivre pleinement l'expérience automobile*	ts les deux ans	**Lyon (France)** Eurexpo	07/04/2022 *5 jours*
SOLAREX ISTANBUL *Salon de l'énergie solaire et photovoltaïque*	annuel	**Istanbul (Turquie)** Istanbul Expo Center / Istanbul Fuar Merkezi / CNR Expo	07/04/2022 *3 jours*
INHORGENTA MUNICH Salon international des équipements de fabrication en horlogerie, bijouterie	annuel	**Munich (Allemagne)** Fairground Messe München	08/04/2022 *4 jours*
SOL & AGRIFOOD Salon international de l'agro-alimentaire et de l'huile d'olive de qualité	annuel	**Vérone (Italie)** Verona Exhibition Centre	10/04/2022 *4 jours*
INDELEX Salon international des systèmes et technologies de communication et d'information	annuel	**Athènes (Grèce)** MEC - Mediterranian Exhibition Center	15/04/2022 *4 jours*
AGRA LEIPZIG La plus grande foire commerciale pour l'agriculture, la sylviculture et l'industrie alimentaire en Allemagne centrale et orientale / Saxe	annuel	**Leipzig (Allemagne)** Exhibition Centre Leipzig	21/04/2022 *4 jours*
ANUGA FOODTEC Salon international des technologies agro-alimentaires	ts les trois ans	**Cologne (Allemagne)** Exhibition Centre Cologne	26/04/2022 *4 jours*
LABELEXPO EUROPE Salon international de l'industrie de l'impression et de l'emballage	ts les deux ans	**Bruxelles (Belgique)** Brussels Exhibition Centre	26/04/2022 *4 jours*
FIMA AGRICOLA Salon international des machines agricoles	ts les deux ans	**Saragosse (Espagne)** Feria de Zaragoza	26/04/2022 *5 jours*
SMAU BERLINO Salon international des technologies de l'information et des télécoms	annuel	**Berlin (Allemagne)**	27/04/2022 *3 jours*
SALON INTERNATIONAL DU TOURISME DE NANTES Salon international du tourisme de Nantes	annuel	**Nantes (France)** Exponantes - La Beaujoire	29/04/2022 *3 jours*

https://www.eventseye.com

FOIRES ET SALON EN AMÉRIQUE

Avril 2022

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
EXPOPRINT LATIN AMERICA Le plus grand événement d'impression en Amérique latine. Arts graphiques, technologies pour le pré-presse, l'impression, l'emballage et la finition	ts les quatre ans	**São Paulo (Brésil)** Expo Center Norte	05/04/2022 *5 jours*
AGROPECRUZSalon international de l'agriculture de Santa Cruz	annuel	**Santa Cruz de la Sierra (Bolivie)** Feria Exposicion de Santa Cruz	06/04/2022 *5 jours*
PLASTEC WEST Salon professionnel de l'industrie du plastique	annuel	**Anaheim, CA (USA)** Anaheim Convention Center	12/04/2022 *3 jours*
EW YORK INTERNATIONAL AUTO SHOW (NYIAS) Salon international de l'automobile de New-York	annuel	**New York, NY (USA)** Jacob K. Javits Convention Center	15/04/2022 *10 jours*
NORTH AMERICAN MANUFACTURING EXCELLENCE SUMMIT Sommet de l'ingénierie et de l'industrie manufacturière	annuel	**Chicago, IL (USA)** Westin Chicago North Shore	25/04/2022 *3 jours*

FOIRES ET SALON EN ASIE - PACIFIQUE

Mars 2022

GEME CHINA Salon mondial des matériaux et équipements de prévention des épidémies. Couvrant toute la catégorie des matériels de prévention des épidémies et la chaîne industrielle de la filière	annuel	**Pékin (Chine)** China International Exhibition Centre (CIEC)	08/04/2022 *3 jours*
IE EXPO CHINA Salon professionnel international de la gestion et traitement de l'eau, du recyclage, du contrôle de la pollution atmosphérique et des économies d'énergie	annuel	**Shanghai (Chine)** Shanghai New International Expo Centre	20/04/2022 *3 jours*
AUTO CHINA Salon international de l'industrie automobile à Beijing	ts les deux ans	**Pékin (Chine)** New China International Exhibition Center	21/04/2022 *10 jour*
P-MEC JAPAN Salon des équipements et machines destinés à l'industrie pharmaceutique	annuel	**Tokyo (Japon)** Tokyo International Exhibition Center (Tokyo Big Sight)	20/04/2022 *3 jours*
AUTOMATION WORLD AIMEX: Salon des automatismes industriels, instrumentation et mesur. ROBOTIS: Salon international de la robotique IBS: Salon international du bâtiment intelligent WELTEK: Salon international des technologies du soudage et de la découpe laser	annuel	**Séoul (Corée du Sud)** COEX Exhibition Center	06/04/2022 *3 jours*

https://www.eventseye.com

FOIRES ET SALON
EN AFRIQUE - MOYEN-ORIENT
Avril 2022

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
LIVESTOCK EXPO ZAMBIA *Salon international de l'élevage en Zambie*	annuel	**Chisamba (Zambie)** GART Research Centre	07/04/2022 *3 jours*
WORLD TRAVEL MARKET AFRICA *Le grand salon B2B de l'industrie du voyage d'agrément en Afrique du sud et en Afrique*	annuel	**Le Cap (Afrique du Sud)** Cape Town International Convention Centre	11/04/2022 3 jours
IRAQ REAL ESTATE EXPO *Salon international de l'immobilier et de l'investissement en Irak*	**ts les deux ans**	**Baghdad (Iraq)** Baghdad International Fair Grounds	19/04/2022 *6 jours*
MEGA CLIMA EXPO – IRAQ *Salon international de la climatisation et de la réfrigération*	ts les deux ans	**Baghdad (Iraq)** Baghdad International Fair Grounds	19/04/2022 *4 jours*
IRAQ HVAC EXPO *Salon international dédié à la réfrigération, à l'air conditionné, au traitement de l'eau et à l'isolation thermique des bâtiments*	ts les deux ans	**Baghdad (Iraq)** Baghdad International Fair Grounds	22/04/2022 *3 jours*
A'SAMBENI *Salon du tourisme en Afrique sub-saharienne*	annuel	**Bulawayo (Zimbabwe)** Zimbabwe International Exhibition Centre (ZIEC)	26/04/2022 *5 jours*
EMWA - EQUIPMENT & MANUFACTURING WEST AFRICA *Salon international des produits industriels, des équipements de fabrication et des machines de l'industrie manufacturière*	annuel	**Lagos (Nigeria)** The Landmark Events Centre	26/04/2022 3 jours
DECOREX DURBAN *Salon de la décoration et du design d'intérieur*	annuel	**Durban (Afrique du Sud)** Greyville Convention Centre	27/04/2022 *6 jours*

https://www.eventseye.com

WEBINAIRES DROIT FISCAL

21 avril 2022, 09:00 - 11:00 UTC +02:00 Votre horaire?

Ce webinaire aura pour objectif de vous présenter la méthodologie à suivre pour déterminer **l'option permettant d'aboutir à une restructuration de vos activités** au Maroc optimale au plan juridique et fiscal.

Vous bénéficierez des clés opérationnelles et d'un partage de bonnes pratiques pour vous permettre de :
- déterminer le montage juridique aboutissant au résultat escompté en termes de **réorganisation structurelle de vos activités marocaines** ;
- **sécuriser fiscalement** cette restructuration au plan pratique.

Programme

► Présentation des différents mécanismes juridiques de restructuration prévus par le droit marocain

► Principaux aspects fiscaux à analyser

Webinaire

- 21 avril

Pour obtenir plus de détails et pour vous inscrire :
https://cms.law/fr/mar/events/restructuration-d-entreprises-au-maroc

Les répercussions économiques de la guerre en Ukraine pour l'Afrique et le Maroc

POLICY CENTER FOR THE NEW SOUTH-28/02/2022

La guerre russo-ukrainienne aura des répercussions économiques et politiques dans les années à venir. Dans cette note, nous nous intéressons aux implications économiques de la guerre sur l'économie africaine à court et à long terme. Le conflit survient alors que l'Afrique s'efforce de mettre son économie sur la voie de la reprise, dans un contexte de pressions inflationnistes mondiales et de volatilité des marchés financiers et des matières premières. Alors que les exportateurs d'énergie vont pouvoir profiter de la crise, d'autres, comme le Maroc, seront durement touchés par la flambée des prix de l'énergie et des denrées alimentaires, ce qui va accentuer leurs déséquilibres extérieurs et leurs inquiétudes à propos de la hausse des prix et de l'évolution de la dette publique.

L'invasion de grande ampleur de l'Ukraine par la Russie le 24 février aura des répercussions politiques et économiques majeures sur le reste de la planète qui se feront sentir au cours des mois et des années à venir. La présente note est axée sur les conséquences économiques de la guerre pour les 54 pays africains et leur population d'un milliard d'habitants. Une attention particulière est accordée au Maroc, pays à revenu moyen de la tranche inférieure qui importe plus de 90 % de son énergie et la moitié de ses besoins en céréales et qui figure parmi les nations africaines les plus exposées à la crise. Nous formulerons les principales observations suivantes :

• la guerre entre la Russie et l'Ukraine est un événement majeur, peut-être l'incident international le plus dangereux depuis la crise des missiles de Cuba ;

• son impact est difficile à prévoir, d'autant plus qu'elle intervient à un moment où l'économie mondiale est encore aux prises avec la pandémie et en proie à des pressions inflationnistes, qui risquent de s'intensifier, surtout si le conflit se prolonge;

• les perspectives économiques de l'Afrique n'étaient pas favorables bien avant la crise. Les implications de la guerre pour les pays du continent sont toutefois mitigées: si les exportateurs d'énergie réaliseront des gains importants, les importateurs d'énergie et de denrées alimentaires, comme le Maroc, en subiront les conséquences, accentuant ainsi leurs déséquilibres extérieurs et leurs préoccupations sur l'ampleur de la dette publique.

SITUATION ÉCONOMIQUE AU DÉBUT DU CONFLIT

Un conflit entre la Russie et l'Ukraine, classées respectivement 13ème et 61ème plus grandes économies du monde en termes de PIB, et le grenier du monde, n'arrive jamais à un bon moment. Cela étant, la conjoncture actuelle est particulièrement ardue. L'économie mondiale traverse encore la quatrième vague pandémique et seuls 11 % des Africains ont un schéma vaccinal complet. Si l'économie mondiale en est à sa deuxième année de reprise et que les Perspectives économiques mondiales de la Banque mondiale (BM) prévoient

une croissance de 4,4 % en 2022, l'incertitude reste élevée en raison de la pandémie, de la flambée des prix (l'inflation médiane étant passée de 2,2 % avant la pandémie à 3 %) et de la perspective d'une hausse des taux d'intérêt. Aux États-Unis, la première place financière mondiale, les prix ont augmenté de 7,5 % en janvier 2022 en glissement annuel, et la Réserve fédérale américaine prévoit plusieurs relèvements de son taux directeur en 2022 et 2023. Les perspectives économiques de l'Afrique n'étaient déjà pas favorables avant l'invasion. L'Afrique reste très exposée à la pandémie et, selon la BM (2022), le revenu par habitant dans la plupart des pays africains restera inférieur aux niveaux pré-pandémiques, au moins jusqu'en 2023. L'inflation médiane a été annoncée à 5,1 % en glissement annuel à la fin de l'année 2021.

L'Afrique, et notamment du Nord, est particulièrement touchée par les prix élevés des denrées alimentaires qui représentent près de 40 % du budget des ménages dans de nombreux pays. Les niveaux de pauvreté, mesurés à 1,90 dollar par jour, sont passés de 34 % avant la pandémie à 39 % (Perspectives économiques en Afrique 2021). Selon la classification de la Banque africaine de développement (BAD), les 43 pays africains importateurs d'énergie souffrent aussi indirectement des prix élevés du charbon, du gaz et du pétrole, car ils augmentent les coûts de production des engrais et des denrées alimentaires qui sont tous deux à forte intensité énergétique.

IMPACT DE LA GUERRE SUR LES ÉCHANGES MONDIAUX

Les deux protagonistes du conflit ne sont pas des puissances systémiquement déterminantes dans l'économie mondiale, mais ils jouent un rôle de premier plan pour certains produits de base. Avec une population de 144 millions d'habitants, la Fédération de Russie représente environ 2 % du PIB mondial, soit à peu près la taille des économies belge et néerlandaise réunies. Son intégration dans les chaînes de valeur mondiales (CVM) est limitée et consiste principalement en la fourniture de matières premières sous forme de combustibles fossiles, de céréales et d'engrais. Les exportations de la Russie ne dépendent que dans une très faible mesure d'intrants étrangers. À titre d'exemple, si 24 % des exportations de l'Espagne sont constituées d'intrants étrangers ce pourcentage se situe à 9 % pour les exportations russes.

L'économie ukrainienne est bien plus diversifiée que celle de la Russie, mais elle est beaucoup plus petite et ne représente que 0,2 % de la production mondiale. Elle joue en revanche un rôle essentiel sur le marché international des produits alimentaires, puisqu'elle fournit 6% des exportations mondiales de céréales et 10 % des exportations d'huile végétale et de graines oléagineuses. Ce pourcentage est encore plus important pour le blé, qui atteint 10 % des exportations mondiales et l'huile de tournesol, qui représente 50 % des exportations mondiales. Les régions de Donetsk et de Louhansk, où les opérations militaires font rage, représentent 8% de la production ukrainienne de blé et 9% des graines de tournesol (IFPRI, 2022).

D'autres régions productrices importantes se situent aux frontières du Belarus et de la Russie, d'où les attaques militaires ont été lancées. La saison de récolte a lieu en été et les exportations se font à l'automne. La perturbation de la capacité d'approvisionnement et des voies de transport de l'Ukraine pendant et après le conflit aura certainement un effet immédiat important sur le prix de ces denrées.

Ensemble, la Russie et l'Ukraine sont des acteurs majeurs dans les secteurs de l'énergie, de l'alimentation et des engrais (tableau 1). La Russie joue un rôle central sur les marchés de l'énergie ; ses exportations représentent respectivement environ 11 % et 9 % des importations mondiales de pétrole et de gaz1. La Russie représente 5 % des importations mondiales de céréales et 24 % de celles de blé. Les exportations russes d'huile de tournesol sont également essentielles pour le marché mondial, car elles représentent 23 % des importations mondiales de ce produit. La Russie est également le premier fournisseur au monde d'engrais (avec 12,5 % des importations mondiales d'engrais manufacturés) et un des premiers fournisseurs de métaux, notamment de palladium, de nickel et d'aluminium.

AUTRES EFFETS SUR L'ÉCONOMIE MONDIALE

Les sanctions annoncées jusque-là à l'encontre de la Russie ne sont pas de nature à paralyser son économie. Elles ne prévoient pas, par exemple, à ce stade du moins, d'exclure la Russie du système SWIFT pour les transferts bancaires, ni d'arrêter les importations de pétrole, de gaz, de céréales et d'aluminium en provenance de Russie, tout simplement parce que ces sanctions seraient plus susceptibles de nuire aux consommateurs occidentaux, en particulier aux Européens, qu'à la Russie, qui a une faible dette et d'importantes réserves de devises étrangères. La Russie peut également réorienter une grande partie de ses exportations vers la Chine, avec laquelle elle entretient des liens de plus en plus étroits. La suspension de la certification du gazoduc russe vers l'Allemagne, NordStream2, qui est achevé mais pas encore opérationnel, et l'annonce de sanctions contre ses actionnaires par les États-Unis, pourraient réduire de 10 à 15 % les approvisionnements en gaz attendus par l'Europe. En d'autres termes, l'approvisionnement en gaz pourrait être insuffisant en Europe dans les années à venir, ce qui impliquerait la recherche d'autres sources de gaz et d'énergie et entraînerait une hausse des prix.

Même si le conflit porte un coup à l'économie russe, notamment en raison des sanctions imposées à quelques-unes de ses banques et à certains de ses ressortissants, et de la forte dévaluation du rouble qui affectera le pouvoir d'achat des Russes, et si la guerre dévaste l'économie ukrainienne, les effets directs sur le PIB mondial seront faibles en raison de la part modeste de ces économies dans

la production mondiale. Ceci est particulièrement vrai si le conflit est de courte durée, comme beaucoup le prévoient, compte tenu de l'avantage militaire écrasant de la Russie. Les principaux effets de la guerre se manifestent déjà dans la volatilité des marchés financiers et des produits de base et ils seront visibles dans les semaines et les mois à venir dans les agrégats relatifs à l'inflation et compliqueront les calculs des banques centrales déjà déterminées à resserrer leur politique monétaire. A mesure que le risque d'invasion perçu augmentait, puis se confirmait, les cours du pétrole sont passés de 88 dollars US le baril à 98 dollars US le baril, et les cours du blé de 759 cents US à 878 cents US par bushel. Au cours de la même période, les marchés des valeurs boursières en Europe et aux États-Unis ont respectivement reculé de 8 % et de 5,7 %. Le rendement des bons du Trésor américain à 10 ans a augmenté de 18 points de base, et le prix des plus grands ETF (exchange-traded funds – fonds négociés en bourse) d'obligations à haut rendement, comme HYG2, a perdu 2,1% de sa valeur depuis le 1er février. Les indices boursiers se sont toutefois redressés au cours des dernières séances, en partie parce que les sanctions annoncées contre la Russie ont été moins sévères que prévu.

Figure 1 : Évolution des cours du blé et du Brent en 2022

L'incertitude grandissante affectera la demande de consommation et d'investissement dans le monde entier. Une mesure utile à cet égard est l'indice d'incertitude des politiques économiques3 pour les États-Unis. Il a enregistré une hausse sensible depuis début décembre 2021, qui a coïncidé avec la montée des tensions en Ukraine et le déploiement de troupes russes à ses frontières. Le climat d'incertitude se verra aggravé par l'effet de la hausse des cours du pétrole et des denrées alimentaires sur les agrégats de l'inflation. Selon certains analystes, cette hausse pourrait entraîner une augmentation de 1 à 1,5 % de l'inflation à la consommation. La perte de confiance et la hausse des prix de l'énergie laissent présager un ralentissement de la croissance. Oxford Economics, par exemple, estime que le PIB mondial ralentira d'environ 0,2 % en 2022 par rapport au scénario de base, l'Europe enregistrant une décélération d'environ 0,4 % qui persistera au cours des deux années à venir. La Russie sera la plus touchée, mais l'impact sera modéré avec une décélération de l'ordre de 1 % au cours des deux prochaines années. Dans leurs décisions de relèvement des taux directeurs, les banques centrales devront tenir compte à la fois de cette inflation plus élevée et du risque accru de ralentissement brutal dû à l'environnement incertain. Une inflation plus élevée augmentera la probabilité d'un atterrissage brutal de l'économie mondiale, voire d'un ralentissement économique prolongé au fur et à mesure que les taux directeurs sont relevés.

EFFETS SUR L'AFRIQUE

Sur les 54 pays que compte l'Afrique, 11 sont de grands exportateurs d'énergie et les autres sont des importateurs nets d'énergie, ou en quasi-autosuffisance. Pour illustrer les effets de la guerre sur l'Afrique, nous nous concentrerons sur six grandes économies. Trois sont des exportateurs d'énergie : l'Algérie, l'Angola et le Nigeria. Deux sont proches de l'autosuffisance énergétique : l'Égypte et l'Afrique du Sud. Le Maroc, pour sa part, est fortement tributaire des importations d'énergie et de denrées alimentaires. Ces six économies représentent ensemble plus de 60 % du PIB africain.

Les exportateurs de pétrole tireront de gros bénéfices de la hausse des cours du pétrole et du gaz de ces dernières semaines, sachant que les exportations de pétrole de l'Algérie représentent 18,9 % de son PIB, celles de l'Angola 36,5 % et celles du Nigeria 10,3 %.

Ainsi, une augmentation de 20 à 30 % des cours du pétrole et du gaz, correspondant à ce qui a été observé ces derniers mois, si elle se maintient, entraînera une hausse de 4 à 6 % du revenu national de l'Algérie. Si ces pays sont également dépendants, à des degrés divers, d'importations de denrées alimentaires (le Nigeria étant le moins dépendant), le coût supplémentaire de la hausse des prix des denrées alimentaires serait éclipsé par les gains réalisés sur les exportations d'énergie.

Les effets de la guerre sur les importateurs d'énergie africains, qui ont également tendance à être des importateurs de produits alimentaires, sont fortement négatifs. Le Maroc est la plus grande économie africaine la plus susceptible de subir un choc négatif important du fait de la guerre, car ses importations de pétrole, de gaz et de charbon représentaient 6,4 % du PIB en 2019, soit environ le double de celles de l'Égypte et de l'Afrique du Sud, qui réalisent également d'importantes exportations d'énergie. Le Maroc est également un gros importateur de céréales. Le coût des céréales importées en tant que part du PIB s'élevait à 1,4 % en 2019, mais en raison d'une mauvaise récolte attendue en 2022, les importations pourraient être deux fois plus importantes, soit trois fois plus importantes que celles de 2021. Cela signifie que l'effet combiné de la hausse des cours du pétrole et des céréales, s'il se maintient, pourrait coûter au Maroc entre 1 et 2 % du revenu national cette année. Au-delà de l'impact sur la balance extérieure du Maroc, la flambée des cours du pétrole et des denrées alimentaires aggravera le déficit budgétaire déjà élevé, estimé à 6,5 % du PIB cette année, dans la mesure où le gaz butane est subventionné. La hausse des prix intensifiera également les pressions inflationnistes, comme dans le cas de l'essence et des autres carburants dont les prix sont libéralisés. Avec les syndicats qui font pression sur les autorités pour qu'elles ajustent les salaires afin de compenser la hausse des prix, l'inflation semble destinée à être encore plus élevée. La plupart des importateurs d'énergie africains sont des économies pauvres et peu industrialisées, avec des secteurs agricoles importants. Ils ne sont pas relativement aussi dépendants des importations d'énergie et de céréales que le Maroc, mais ils ont moins de marge de manœuvre budgétaire pour réagir. De plus, une proportion plus importante de leur population est proche des seuils de pauvreté et plus exposée aux chocs des prix alimentaires que ce n'est le cas au Maroc.

Il convient de noter que, selon l'ampleur et la durée des sanctions contre la Russie et la réaction de cette dernière, l'Afrique pourrait voir se présenter de nouvelles opportunités d'exportation vers l'Europe (son marché le plus important) et la Russie, avec une réorientation des exportations européennes vers la Russie et des exportations russes vers l'Europe. Parmi les secteurs qui pourraient être ainsi affectés figurent les fruits et légumes et le poisson en Russie, et les engrais en Europe.

Les exportations marocaines d'engrais, par exemple, qui représentent 4,5% du PIB en 2019, concurrencent celles de la Russie sur les marchés européens, alors que les exportations marocaines de fruits et légumes et de poisson, qui représentent 2,6% du PIB du Maroc, concurrencent les exportations européennes en Russie. Un autre exemple est celui de l'Afrique du Sud, dont les exportations de fruits et légumes représentent 1,1 % du PIB. Les effets de la guerre au niveau sectoriel sur l'Afrique, qui sont négatifs pour la plupart des pays, seront probablement amplifiés par l'effet de la détérioration des conditions macroéconomiques. La hausse des cours du pétrole et des taux directeurs à l'échelle internationale pour lutter contre l'inflation, le creusement des écarts sur les actifs à risque en raison de la persistance de l'incertitude, et le ralentissement de l'économie européenne, se répercuteront éventuellement sur l'Afrique. Les pays africains qui ont accès aux marchés internationaux pourraient voir leurs coûts d'emprunt augmenter de 1 ou 2 %. Cela ne devrait pas poser de problème aux pays ayant une faible dette extérieure et des déficits courants gérables, dont le Maroc. Cela étant, de nombreux pays d'Afrique, en particulier ceux qui sont tributaires des financements publics, ont atteint des niveaux élevés de dette extérieure dans le sillage de la pandémie et sont désormais particulièrement exposés. Les responsables politiques du monde entier suivent de près l'évolution de la situation. À présent que l'invasion a été lancée, on ne peut qu'espérer que la guerre sera aussi courte et aussi peu sanglante que possible. Quel que soit le scénario, un régime de sanctions contre la Russie et des mesures de rétorsion de la part de cette dernière sont susceptibles de persister au cours des années à venir. Les importateurs d'énergie et de denrées alimentaires en Afrique resteront exposés à ces vents contraires.

Tableau 1 :
Principales exportations ukrainiennes et russes et leurs parts dans le commerce mondial

TOP 10 DES EXPORTATIONS UKRAINIENNES	PART DANS LES IMPORTATIONS MONDIALES (%)	PART DANS LES EXPORTATIONS UKRAINIENNES(%)	TOP 10 DES EXPORTATIONS RUSSES (%)	PART DANS LES IMPORTATIONS MONDIALES (%)	PART DANS LES EXPORTATIONS RUSSES (%)
Huiles végétales	6,7	9,3	Code spécial de l'ONU	14,2	13,0
Céréales	6,0	20,0	Engrais manufacturés	12,5	20
Graines oléagineuses et fruitières	3,1	5,0	Charbon/coke/ briquettes	11,6	4,0
Fer et acier	2,3	18,8	Pétrole et produits pétroliers	10,9	45,5
Aliments pour animaux	1,8	3,0	Gaz naturel et manufacturé	8,7	6,8
Minerais et déchets métalliques	1,1	8,3	Liège et bois	8,4	1,5
Viande et préparations	0,5	1,4	Métaux non ferreux	5,3	4,4
Matériel ferroviaire et de tramway	0,2	1,5	Céréales	5,2	2,0
Équipements électriques	0,1	4,8	Fer et acier	4,7	4,5
Équipements industriels	0,1	1,4	Minerais métalliques/ déchets métalliques	1,7	1,5
Total des exportations par pays en milliards de dollars		**50,1**			**426,7**

Source : WITS

المملكة المغربية

غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني مـــــــــــــلال-خنيفرة

ⵜⴰⵖⵎⴰⵔⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⴳⵢⵍⵉⵍ ⴰ ⵜⵎⵣⵓⵔⵜ ⴰ ⵜⵏⵓⵔⵓ ⵏ ⵀⵉⵏⵉⴱⵍⵉⵍ ⵅⵉⵖⵓⵔⴰ

Chambre de Commerce, d'Industrie et de Services
de Béni Mellal-Khénifra

Annexe Khénifra : ملحقة خنيفرة
Q. administratif, Rte de Tadla, Khénifra
الحي الإداري، طريق تادلة، خنيفرة
Tel :+212535586483
Fax:+212535384583
e-mail: cciskh@ma.net.ma

Annexe Khouribga : ملحقة خريبكة
Bd. Moulay Youssef, BP 67, Khouribga
شارع مولاي يوسف، ص.ب. 67، خريبكة
Tel :+212523563434
Fax:+212523562004
e-mail: contactcciskhouribga@gmail.com

***Siège régional* : المقر الجهوي**
Bd. Beyrouth, BP 548, Béni-Mellal
شارع بيروت، ص.ب 548، بني ملال
Tel :+212523482434
Fax:+212523489054
e-mail: ccisbma@yahoo.fr